

ملف من الأصول

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٧٤٨ العدد ١٦ كانون اول سنة ١٩٧٧ م. الموالق ٨ الجمعة ٦ محرم سنة ١٣٩٨ هـ

الفهرس

صفحة		
٢٨٣٢	قانون تصديق اتفاقية قرض الصندوق الخاص لمنظمة الاوپك لتحويل مشروع ري الاغوار الشمالية .	الرقن مؤقت رقم ( ٤٥ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٤٢	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٦	الرقن مؤقت رقم ( ٤٦ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٤٦	قانون معدل لقانون صوغ الكبريت	الرقن مؤقت رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٤٧	قانون سلطة المياه والحجاري في منطقة امانة العاصمة	الرقن مؤقت رقم ( ٤٨ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٥٤	قانون معدل لقانون الاحوال المدنية	الرقن مؤقت رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٥٨	قانون معدل لقانون استقلال القضاء	الرقن مؤقت رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٥٩	قانون معدل القانون صرية بيع العقار	الرقن مؤقت رقم ( ٥١ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٦٠	قانون معدل لقانون المحافظة على اراضي املاك الدولة	الرقن مؤقت رقم ( ٥٢ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٦٢	قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب	الرقن مؤقت رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٦٣	نظام معدل لنظام تعليم الكبار وشحو الامية	نظام رقم ( ٩١ ) لسنة ١٩٧٧
٢٨٦٥	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة ماليزيا للخدمات الجوية	
٢٨٧٢	اتفاق بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت لتنظيم الخدمات الجوية	
٢٨٧٨	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السنغال تتعلق بالنقل الجوي	
٢٨٨٥	لائحة صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
٢٨٨٩	للك الاردني	

مطبوعة القوات المسلحة الاردنية





## الصندوق الخاص بمنظمة اويك

## اتفاقية قرض

بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقرض) والاطراف المساهمة في الصندوق الخاص لمنظمة اويك ويمثلها جميعاً لأغراض هذه الاتفاقية رئيس اللجنة العليا للصندوق.

ونظراً لحرص الاطراف المساهمة في الصندوق على توثيق عرى الروابط مع جميع الدول النامية ، ووعياً منها لاهمية التعاون المالي بين دول منظمة اويك والدول النامية الاخرى ، فقد انشأت الصندوق لتقديم الدعم المالي للدول الاخيرة بشروط مقبولة ، هذا بالإضافة الى التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف التي قدمت من خلاله دول اويك المساعدات المالية لدول نامية اخرى .

وحيث ان المقرض قد تقدم بطلب للحصول على مساعدة مالية من الصندوق لتمويل المشروع المين وصفه في الجدول رقم (١) من هذه الاتفاقية وذلك للحصول على قرض بمبلغ مليون وستمئة وخمسين ألف دولار (١٦٥٠,٠٠٠ دولار) .

وحيث ان المقرض كذلك قد طلب من مؤسسة التنمية الدولية المساعدة في تمويل المشروع وقد تمت الموافقة على رصد مبلغ سبعة ملايين وخمسمائة ألف دولار اميركي (٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار اميركي) لغاية المساهمة في تمويل هذا المشروع بموجب اتفاقية الاعتماد الموقعة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ .

وبما ان اللجنة العليا للصندوق قد وافقت ، لما تقدم على تقديم قرض الى المقرض قيمته مليون وخمسمائة ألف دولار اميركي بالشروط والاوراق المالية بهذه الاتفاقية ، كما وافقت على تحويل مؤسسة التنمية الدولية القيام بمهام ادارة القرض المقدم ضمن هذه الاتفاقية .

لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي : -

## المادة الاولى

## تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك .

أ - والصندوق: يعني الصندوق الخاص لمنظمة اويك، والذي اسس من قبل الدول الاعضاء لمنظمة الدول المصدرة للنفط بموجب الاتفاقية الموقعة في باريس بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٨ .

ب - والاطراف المساهمة: تعني دول اعضاء منظمة اويك والتي بتاريخ توقيع هذه الاتفاقية قد ساهمت في موارد الصندوق وفي تمويل القرض وهي :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، غابون ، اندونيسيا ، ايران ، الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية ، نيجيريا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، فنزويلا .

ج - ادارة الصندوق: تعني المدير العام للصندوق، وفي حالة تنحيته، يحل محله اى شخص او هيئة او سلطة يخول اليها الصلاحيات بموجب احكام اتفاقية تأسيس الصندوق المشار اليها في اتفاقية القرض .

د - الحساب المركزي الجاري: يعني حساب الصندوق والمنشأ لتقديم الخدمات لتسهيل عمليات هذا القرض والقروض الاخرى والمندارة بواسطة وكالات دولية ذات طابع دولي او اقليمي ، وذلك بتنظيم الدفعات المالية من الصندوق الى المؤسسات الوطنية المنقولة ...

هـ - مدير القرض: يعني مؤسسة التنمية الدولية او اى وكالة اخرى يتم الاتفاق عليها بين المقرض وادارة الصندوق .

و - والقرض: يعني القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية .

ز - والدولارات: وعلامتها ( \$ ) تعني عملة الولايات المتحدة الاميركية .

ح - والمشروع: يعني المشروع او البرنامج الذي سيمول من القرض. كما هو موصوف ، في جدول رقم (١) من هذه الاتفاقية . وانى وصف يمكن تعديله من وقت لآخر باتفاق المقرض وادارة الصندوق .

ط - والبضائع: تعني المواد والامدادات والخدمات المطلوبة للمشروع ، وتتضمن البضائع الموردة للمشروع من بلد المقرض .

ى - تاريخ اغلاق السحب: يعني التاريخ المحدد في اتفاقية القرض . والذي يحق لادارة الصندوق بموجب اخطار الى المقرض ان يوقف حتى السحب كما هو محدد في البند الاول من المادة الثانية .

## المادة الثانية

## القرض

١ - يوافق الصندوق على ان يعطي المقرض ، وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها قرضاً يساوي مليون وستمئة وخمسين ألف دولار اميركي (١٦٥٠,٠٠٠ دولار اميركي) .

٢ - القرض سيكون بدون فائدة .

٣ - تدفع الحكومة الاردنية عمولة خدمات بنسبة ١٪ الواحد بالمائة سنوياً على المبالغ المسحوبة غير المسددة من القرض وتدفع هذه العمولة على دفعات نصف سنوية تستحق الدفع في تاريخ ١٥ نيسان و ١٥ تشرين الاول من كل سنة ، وحسب هذه العمولة توضع في حساب خاص لهذه الغاية ، وذلك لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .

٤ - بعد استكمال نفاذ هذه الاتفاقية حسب الشروط الواردة في البند الاول من المادة السابعة من هذه الاتفاقية يحق للمقرض ان يقوم بالسحب من القرض من وقت لآخر المبالغ اللازمة لتنفيذ النفقات المصروفة بعد تاريخ ١ تشرين الاول ١٩٧٧ ، او لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المين في الجدول رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، او اى تعديلات تتم على هذا الجدول باتفاق الطرفين .

٥ - يتم سحب المبالغ من القرض بالعملة التي دفعت النفقات بها حسب ما هو مشار اليه في البند الرابع من المادة الثانية من هذه الاتفاقية باستثناء ما توافق عليه ادارة الصندوق .

وفي حالة طلب المقرض الدفع في عملة اخرى غير الدولار ، فيجوز للصندوق ، بناء على طلب المقرض - وبصفة الوكالة عنه - ان يقوم بشراء العملات المطلوبة للدفع عن البضائع الممولة من القرض بناء على الثمن الحقيقي للدولار عند وقت الشراء .

ويتم معادلة اسعار هذه العملات بناء على سعر الدولار الرسمي السائد في وقت السحب من القرض وفي حالة تغير وجود مثل هذا السعر ، يقوم الصندوق بتحديد سعر معقول من وقت لآخر .

٦ - تقدم طلبات السحب الى مدير القرض ، ونسخة عنها الى ادارة الصندوق من قبل ممثل المقرض او بناء على احكام البند الثاني من المادة الثامنة . طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة . من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الاغراض المحددة المتضمن عليها في هذه الاتفاقية .

٧ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للاوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ومدير القرض ان يقوم الصندوق أو ان يحول مدير القرض بأن يصدر بالنيابة عن الصندوق تعهد مالي للبنوك التجارية بناء على طلبات فتح الاعتمادات من قبل المقرض لصالح متهدي المشروع أو للدخول في التزامات مالية مع اطراف أخرى لدفع ما يترتب من ثمن بضائع للمشروع . ويظل هذا التعهد سارياً حتى اذا انقضى القرض أو اوقف حق المقرض في السحب . وفي حالة اصدار الالتزام الخاص من قبل الصندوق ، يتكفل المقرض بدفع تكلفة التزام تبلغ نسبة ١/١٠ الواحد بالمائة سنوياً بالدولار عن المبلغ الاساسي الخاضع للالتزام الخاص والذي تمت الموافقة عليه من الطرفين .

٨ - يسدد المقرض اصل القرض بالدولار ، أو أي عملة قابلة للتحويل ومقبولة لدى ادارة الصندوق ، ويتم معادلة الدولار بناء على سعر تبادل السوق السائد في وقت ومكان السداد ، وتدفع الاسقاط على ثلاثين قسطاً نصف سنوية اعتباراً من ١٩٨٢/١٠/١٥ بعد فترة سماح مدتها خمس سنوات .

٩ - ١ - يقرر المقرض بأن لا يعطي أي قرض أو دين خارجي آخر أولوية على قرض الصندوق سواء في تخصيص أو توزيع أي عملة أجنبية تكون بحوزة المقرض وسيستخدمها لأغراض السداد ، أو عن طريق انشاء ضمان عيني على امواله وتحقيقاً لذلك فإن المقرض يلتزم ويعهد بأنه في حالة انشاء أو قيام أي ضمان عيني على تلك الاموال لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائياً وينفس المقدار ودرجة الاسبقية كقبلا لسداد أصل قرض الصندوق مع عمولة الخدمات والتكاليف الأخرى .

ب- على ان احكام هذه المادة لا تنطبق على الاحوال الآتية :-

١ - انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد قرض الشراء .  
٢ - ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لشئها .

ج - تعني « الموجودات العامة » كما هي مستعملة في هذه الفقرة ، موجودات المقرض لأي من الاقسام الادارية أو السياسية أو أي كيان مستملك أو تحت اشراف المقرض أو يعمل به لحسابه أو منفعة مثل الذهب والموجودات الأخرى من العملات الأجنبية المملوكة من قبل مؤسسات تقوم بمهام أعمال البنك المركزي أو صندوق الاستقرار التقدي أو أي مؤسسات تقوم بأعمال مشابهة .

١٠ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ١٩٧٩/١٢/٣١ ، أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه من الطرفين .

#### المادة الثالثة

##### احكام خاصة بتنفيذ المشروع

١ - يلتزم المقرض للصندوق بجميع الشروط المتعلقة بتنفيذ وإدارة المشروع كما وردت بالاتفاقية الموقعة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ مع مؤسسة التنمية الدولية ، والخاصة بالتمويل الجزئي للمشروع .

٢ - يتعين على المقرض القيام باستشارة ادارة الصندوق ، والحصول على موافقته قبل اتخاذ أي إجراء للموافقة مع مؤسسة التنمية الدولية في إجراء أي تعديلات في شروط تنفيذ وإدارة المشروع .

٢ - للمقرض الحق الكامل في الاشراف على تنفيذ المشروع ومراجعة خطوات تنفيذه ، وفي المراقبة على حقوق المشروع ، وعلى طلبات السحب والتوظيف ، وعلى المقرض ان يتعاون مع مدير القرض تعاوناً وثيقاً بكامل تحقيق اغراض القرض وهذه الغاية يقوم المقرض من وقت لآخر بما يلي :

١ - بالمداورة وتبادل الرأي بالنسبة للمشاكل المتعلقة بأغراض القرض وتقديم العمل والإنجازات في المشروع وأي توضيح أخرى تتعلق بأغراض القرض .

٢ - يتعين على المقرض اعلام مدير القرض عن أي حالة تدخل أو الشروع لحالة الدخول في إنجازات المشروع بما يتعارض مع شروط الاتفاقية .

#### المادة الرابعة

##### اعفاءات

١ - تعفى هذه الاتفاقية واية اتفاقية منبقة عنها من أية ضرائب أو رسوم يفرضها المقرض في بلده والمرتبطة بالتنفيذ أو التسليم أو التسجيل .

٢ - يلتزم المقرض بأن يسدد اصل القرض وعمولة الخدمات دون أي خصم ومع الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين دولة المقرض .

٣ - جميع مستندات وسجلات ومراسلات والمواد المماثلة للصندوق تعتبر سرية من قبل المقرض .

#### المادة الخامسة

##### الغاء القرض ووقف السحب

١ - اذا نشأ أي سبب من الاسباب التالية ، واستمر قائماً يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقرض ان يوقف سحب أي مبلغ من القرض واستحقاق دفع قيمة القرض غير المسددة مع عمولة الخدمات .

أ - عجز المقرض بعد مضي ثلاثين يوماً عن الوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد اصل القرض أو عمولة الخدمات ، بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى بين المقرض والصندوق .

ب - فشل المقرض في مراعاة أي حكم من احكام هذه الاتفاقية أو اتفاقية المشروع ان وجدت واستمرارية ذلك بعد مضي ستين يوماً على اخطار ادارة الصندوق أو مدير القرض للمقرض .

٢ - يحق للمقرض ، بموجب اخطار الى ادارة الصندوق ، بالغاء أي جزء من القرض لم يتم سحبه قبل هذا الاخطار ويحسب لإدارة الصندوق بموجب اخطار الى المقرض ارجاء أو انتهاء حق المقرض في السحب من القرض اذا نشأ أي من الاسباب الواردة في كل من الفقرة (أ) و (ب) من البند الاول للمادة الخامسة أو في حالة ارجاء أو انتهاء حق المقرض في السحب من قرض مؤسسة التنمية الدولية المشار اليه في هذه الاتفاقية أو في حالة نشوء وضع غير عسادي يتعلم معه تنفيذ المشروع بنجاح أو عدم تمكن المقرض من الوفاء بالتزاماته حسب احكام هذه الاتفاقية .

٣ - فيما عدا ما نص عليه في البند الاول من المادة الخامسة أو البند الثاني من المادة الخامسة تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض أو وقف السحب .

٤ - الغاء القرض من جانب الصندوق أو وقف حق المقرض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ التي أصدر الصندوق بشأنها تعهداً خاصاً وفق البند السابع من المادة الثانية ، الا اذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

- يستقطع المبلغ الملحق من القرض من اقساط السداد استقطاعاً نسبياً بنسبة الاسقاط بعضها الى بعض .



## المادة السادسة

## الزامية هذه الاتفاقية

## اثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

- ١ - تكون حقوق والتزامات كل من الطرفين المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة و نافذة طبقاً لنصوصها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية ولا يمتنع اي من الطرفين ان يحتج او يتمسك بحجته اي ظرف من الظروف ، بأن اي نص من هذه النصوص غير صحيح او غير ملائم ، استناداً الى اي سبب كان .
- ٢ - تتولى ادارة الصندوق اعلام المقترض حالاً بأي قرار يتخذه الصندوق لانهاء الوضع القائم لادارة الصندوق او لتصفية الصندوق طبقاً لاتفاقية تأسيس الصندوق ، وفي حالة انتهاء ادارة الصندوق او تصفيته ، تبقي هذه الاتفاقية سارية المفعول وتتولى ادارة الصندوق اعلام المقترض بالاجراءات البديلة لسداد القرض والتي تضعها السلطة التي تتولى ادارة الصندوق في حينه .
- ٣ - يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع للتحكيم كما يلي :
  - أ - تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الاخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة الخلاف
  - ب - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين على النحو التالي :
    - يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق الثاني ويعين الثالث الذي يشار اليه فيما بعد برئيس هيئة التحكيم باتفاق الطرفين فان لم يتفقا بعد ثلاثين يوماً من بدء اجراءات التحكيم يتولى رئيس محكمة العدل الدولية تعيينه استجابة لطلب المدعي . واذا عجز الطرفان من الاتفاق على تعيين رئيس هيئة التحكيم خلال ستين يوماً من تاريخ الحكم الثاني . يقوم رئيس محكمة العدل الدولية بتعيينه .
    - ج - يحدد رئيس هيئة التحكيم زمان و مكان اجتماع هيئة التحكيم لأول مرة ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان وزمان انعقادها ، كما تقرر كافة المسائل المتعلقة باجراءاتها .
    - د - تصدر قرارات هيئة التحكيم باغلبية الاصوات ، ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر نهائياً وملزماً لكلا الطرفين حتى لو اعلن احد الطرفين عدم تمكنه من الابقاء على التزاماته .
    - هـ - تطبق احكام البند الاول من المادة الثامنة على تقرير نفقات خدمة الاشعارات الصادرة عن هيئة التحكيم واية مصروفات ذات علاقة بهذا البند لتطبيق قرار هيئة التحكيم .
    - و - تقرر هيئة التحكيم الطريقة التي يتم بها تقرير فيما اذا كان احد الطرفين المتنازعين او كلاهما تقع عليه مسؤولية دفع نفقات التحكيم .

## المادة السابعة

## نفاذ الاتفاقية وانتهائها

- ١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ ارسال ادارة الصندوق اشعاراً الى المقترض يتضمن قبول الادلة المطلوبة في البند السابع من المادة الثانية والبند السابع من المادة الثالثة .
- ٢ - يجب على المقترض ان يقدم الى ادارة الصندوق ادلة كافية تفيد ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم التصديق عليها بمقتضى الاجراءات الدستورية اللازمة .

- ٣ - يقدم المقترض ، كجزء من المستندات المطلوبة في البند الثالث من المادة السابعة الى ادارة الصندوق الرأي القانوني موقفاً من وزير العدل او من يناظره مبيناً ان الاتفاقية قد أقرت بموجب الترام قانوني من قبله .
- ٤ - اذا لم تستوف هذه الاتفاقية شروط النفاذ حتى تاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٧٧ ، فان هذه الاتفاقية وكافة التزامات وحقوق الطرفين تعتبر منتهية . ما لم تقدم ادارة الصندوق بعد دراسة اسباب التأخير ، بتعيين وقت متأخر لاغراض هذا البند .

- ٥ - تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليهما ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع عمولة الخدمات وكافة التكاليف الاخرى .

## المادة الثامنة

## الاشعارات ، التمثيل ، التعديل

- ١ - كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابة ، ويعتبر الطلب قد قدم والإخطار قد تم قانونياً ، بمجرد تسليمه باليد أو البريد أو بالبرق إلى الطرف المسوؤ له أو على عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .
- ٢ - يمثل المقترض في اتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أية وثيقة أو مستند رئيس المجلس القومي للتخطيط أو أي شخص آخر يفوضه رئيس المجلس كتابة .
- ٣ - يتم تعديل هذه الاتفاقية بموافقة رئيس اللجنة العليا للصندوق ممثلاً للصندوق والشخص المفوض في البند الثاني من المادة الثامنة ممثلاً للمقترض ، شريطة أن يقتنع ممثل المقترض بأن هذا التعديل معقول ولن يؤدي إلى زيادة التزامات المقترض طبقاً لهذه الاتفاقية وأن تقبل ادارة الصندوق المستند المقدم من المقترض والذي يبين بأن التعديل المطلوب لن يؤدي إلى زيادة التزامات المقترض .
- ٤ - يتعين أن تكون الوثائق المتبادلة طبقاً لهذه الاتفاقية باللغة الانجليزية ، والوثائق المقدمة بأي لغة أخرى يجب ان ترفق مع ترجمة باللغة الانجليزية على ان تكون مصدقة ومعتمدة لهذه الوثائق وتكون ملزمة للطرفين . تم التوقيع على هذه الاتفاقية في فينا في التاريخ المذكور اعلاه بواسطة الممثلين المفوضين قانونياً من جانب الطرفين ، من ست نسخ أصلية باللغة الانجليزية .

## عن المقترض

الاسم : الدكتور حنا عوده  
 رئيس المجلس القومي للتخطيط  
 العنوان : ص . ب ٥٥٥ عمان - المملكة الاردنية الهاشمية  
 برقياً : عمان م . ق . ت  
 تليكس : ١٣١٩ م . ق . ت أر  
 عن الاطراف المساهمة في الصندوق الخاص لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط .

الاسم : معالي الدكتور محمد ياغي  
 رئيس اللجنة العليا  
 العنوان : الصندوق الخاص لمنظمة أويك  
 ص . ب ٩٩٥  
 أ - ١١٠١ فينا [ أوستريا  
 برقياً : أويك فاند  
 تليكس : ٧٧٣٨٥ فاند أ

هكذا من الأشهر

جدول رقم (١)

## وصف المشروع

مشروع ري الغور الشمالي الشرقي وتطوير الريف  
الأردن

يشتمل المشروع على :

- ١ - الأعمال الرئيسية لتطوير ٧٧٠٠ هكتار ، حيث ان ٦٦٠٠ هكتار منها تحت الري .
- ٢ - تقديم الخدمات والتسهيلات لاغراض توفير مياه الشرب ، الصحة ، التربة ، المواصلات ، النقل وتطوير المجتمع لاتتفاع (٢٥٠٠) شخص .
- ٣ - الحصول على المعدات والمواد اللازمة لصيانة اعمال الري والطرق ، وتأمين الاثاث والمعدات للمراكز الصحية والمدارس ومراكز المجتمعات .
- ٤ - المساهمة في القروض الزراعية لتطوير الزراعة والمزارع .

جدول ورقم (٢)

## سحوبات القرض

- ١ - تستخدم اموال القرض لتمويل ٤٥٪ من التكاليف الاجنبية من عقد شراء انشاءات اعمال الري الرئيسية والمذكورة في الجزء رقم (١) من وصف المشروع .  
تبلغ التكاليف الاجنبية الاجمالية لهذه الأعمال (١٠٢٩٩,٠٠٠) دولار ، يغطي قرض مؤسسة التنمية الدولية (٢٩٠,٠٠٠) دولار منها تم حتى تاريخ ١٩٧٧/١٠/١ اتفاق مبلغ (٧٠٠,٠٠٠) دولار .  
اما المبلغ المتبقي والبالغ (٣,٢٩٩,٠٠٠) دولار فيقوم بتغطيته كل من مؤسسة التنمية الدولية (٥٥٪) والصندوق (٤٥٪) يشمل قرض الصندوق مبلغاً للطوارئ بقيمة (١٦٥,٤٥٠) دولاراً .
- ٢ - تعني عبارة (التكاليف الاجنبية) هنا المصروفات التي تتم بعملة غير عملة المقرض و المصروفات التي تنفق على بضائع او خدمات مقدمة من بلد غير بلد المقرض .
- ٣ - بغض النظر عن نسبة الاتفاق الواردة اعلاه ، تستطيع ادارة الصندوق ، اذا قدرت ادارة الصندوق بشكل معقول بأن قيمة القرض لن تكفي لتمويل النسبة المذكورة ، أن تخفض هذه النسبة لكي يتم استمرار السحوبات حتى يتم استهلاك كافة المصروفات .

جدول رقم (٣)

## جدول أقساط سداد القرض

تاريخ استحقاق القسط	مقدار القسط المستحق بالدولار الأميركي
١٩٨٢/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٣/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٣/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٤/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٤/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٥/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٥/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٦/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٦/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٧/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٧/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٨/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٨/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٩/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٨٩/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٠/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٠/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩١/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩١/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٢/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٢/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٣/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٣/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٤/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٤/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٥/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٥/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٦/٤/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٦/١٠/١٥	٥٥,٠٠٠
١٩٩٧/٤/١٥	٥٥,٠٠٠

هكذا من الأعمال



## مجلس الوزراء

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦ :

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت واضافتمالى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٧

## قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٦) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٧) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول الايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٣٣٩٥٠٠٠٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول الايرادات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٧) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٦٧٧٥٣٣٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يضاف الى العجز المبين في المادة (٣) من القانون الاصلي مبلغ (٣٣٨١٥٣٣٠) ديناراً ويغطي من الوفر في موازنة عام ١٩٧٥ البالغ (٦٠٠٠٠٠٠) دينار ومن الزيادة في الايرادات المحلية ومن المساعدات الخارجية الاضافية .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية /الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٧/١١/١٦

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
مضر بدران

وزير المالية / الموازنة العامة  
محمد الدباس

الاجال الايرادات المقسمة  
ملحق الموازنة لسنة المالية ١٩٧٦

رقم	التصنيف	الايادات المقسمة ١٩٧٦ دينار
	<b>الباب الاول</b>	
	<b>الايادات الجارية الخارجية</b>	
	١١ - المساعدات المالية	١٧٠٠٠٠٠٠
	مجموع الايرادات الجارية الخارجية	١٧٠٠٠٠٠٠
	<b>الايادات الرأسمالية</b>	
	١٢ - القروض الداخلية	١٣٠٠٠٠٠٠
	١٣ - القروض الخارجية	٣٩٥٠٠٠٠
	مجموع الايرادات الرأسمالية	١٦٩٥٠٠٠
	اجمال الايرادات	٣٣٩٥٠٠٠

هكذا من الأشغال

جدول رقم (٢)  
اجمال النفقات المقدرة للمق موازنة السنة المالية ١٩٧٦

المجموع الكلي	الباب الاول			الفصل	
	الاجراءات	الراسمالية		عنوانه	رقعة
		عامة التنمية	عادية		
٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠			١ - الديوان الملكي الهاشمي	
٥٨٠٠	٥٨٠٠			٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	
٨٠٠	٨٠٠			٤ - ديوان المحاسبة	
٤٢٣٣٦٠٠٠	٤٢٣٣٦٠٠٠			١١ - وزارة الدفاع ولتقات المسلحة	
٤١٥٥٠	٥٤٦٠	٣٦٠٩٠		٢١ - وزارة الداخلية	
٥٠٠٠	٥٠٠٠			٢٢ - دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	
٧٦٥٠٠	٧٦٥٠٠			٢٣ - الامن العام والدفاع المدني	
٦٧٠٠	٦٧٠٠			٢٤ - وزارة العدل	
١٠١٠٠	١٠١٠٠			٢٥ - الشرعيه	
٧٥٣١٠٠	١٧٩٨٥٠	٥٧٣٢٥٠		٣١ - وزارة الخارجية	
١٦٩٥٧٧٢٠	١٢٣٩٧٨٠٠	٣٦٦٠٢٢٠	٨٩٩٧٠٠	٤١ - وزارة المالية	
٨٦٧٠٠	٨٣٧٠٠	٣٠٠٠		٤٣ - الجمارك	
١٣٠٠٠	١٣٠٠٠			٤٤ - دائرة ضريبة الدخل	
٢٩٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠		٤٥ - دائرة الاراضي والمساحة	
١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠			٤٦ - دائرة اللوازم	
٧٥٠٦٥٠	٣٥٠٠٠	٧١٥٦٥٠		٥٣ - المجلس القومي للتخطيط	
٦٦٠٠٠	١٥٠٠٠	٥١٠٠٠		٥٥ - وزارة السياحة والآثار / السياحة	
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠		٥٦ - وزارة للشؤون البلدية والقروية	
٣٢٥٥٥٠	٢٩٥٠٠	١٧٨٩٥٠	١١٧١٠٠	٥٨ - وزارة الاشغال العامة	
٦٨٠٤٥٠	٧٣٩٠٠	١٤٥٠٠٠	٤٦١٥٥٠	٥٩ - وزارة الزراعة	
١٧٠٥٩٠٠	١٣٤٥١٥٠	٣٠٠٤٠٠	٦٠٣٥	٧١ - وزارة التربية والتعليم	
٧٥١٥٦٠	٤٨٨٠٠٠	١٣٤١٠	٢٥٠١٥٠	٧٢ - وزارة الصحة	
٤١٧٥٠	٤١٧٥٠			٧٣ - دائرة الشؤون الاجتماعية	
٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠			٧٤ - وزارة العمل	
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠			٧٦ - مؤسسة رعاية الشباب	
١٨٧٦٠٠	١٠٥٦٠٠	٨٢٠٠٠		٧٧ - مؤسسة مياه الشرب	
٢٦٩٦٠٠	٢٦٩٦٠٠			٨٣ - التلفزيون	
٣٧٨٠٠				٨٥ - وكالة الأنباء الاردنية	
٣٣٥٠٠	٢٠٠٠٠	١٣٥٠٠	٣٧٨٠٠	٨٧ - دائرة الآثار	
٨٥٠٠٠	٢٢٥٠٠			٩١ - وزارة المواصلات	
٦٥٩٩٠٠	٦٨٠٠٠	٥٩١٩٠٠		٩٢ - مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	
٨٦٥١٠٠	١٢٠٥٠	٥٩٣٥٠	٢٥٩٥٥٠	٩٤ - الطيران المدني	
١٣٠٠٠	١١٦٥٠	١٣٥٠		٩٥ - دائرة الاوصاد الجوية	
٦٧٧٦٥٣٣٠	٥٨٤٥٧٣٥٠	٥٧٨٩١٩٠	٣٥١٨٧٩٠		

جدول رقم (٣)  
ملاحظة: ملحق الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٦

النفقات الجارية		الائتمانات الجارية	
مبتدأ	مبتدأ	مبتدأ	مبتدأ
١ - النفقات التقديرية	٨١٠٨٥٠	١٥٣٥٨٥٠	١٧٠٠٠٠٠٠
ب - النفقات التقديرية	٦٧٥٠٠٠٠	٤٣٠٩٨٥٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥ - النفقات التقديرية	٤٢٣٣٩٠٠٠	٥٨٤٥٧٣٥٠	٤١٤٥٧٣٥٠
و - النفقات التقديرية	٧٦٢٥٠٠	٥٨٤٥٧٣٥٠	٥٨٤٥٧٣٥٠
جميع النفقات الجارية	٤١٤٥٧٣٥٠	٥٨٤٥٧٣٥٠	٥٨٤٥٧٣٥٠
موازنة لـ ١٩٥٣			
موازنة لـ ١٩٥٣		موازنة لـ ١٩٥٣	
١ - النفقات التقديرية	٤١٤٥٧٣٥٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١ - النفقات التقديرية	٥٧٩٧٠٠	٢٥١٨٧٩٠	١٧٠٠٠٠٠٠
ب - النفقات التقديرية	٩٥٠٠٠	٥٧٩٩١٩٠	١٧٠٠٠٠٠٠
ج - النفقات التقديرية	٢٨٩٤٠٩٠	٩٣٠٧٩٨٠	١٧٠٠٠٠٠٠
د - النفقات التقديرية	٥٧٩٩١٩٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
هـ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
و - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
ز - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
ح - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
ط - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
ي - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٣٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٤٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٥٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٦٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٧٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٨٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩١ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٢ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٣ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٤ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٥ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٦ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٧ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٨ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
٩٩ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
١٠٠ - النفقات التقديرية	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠



## نحو الحسين للهك ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٧

## قانون معدل لقانون صنع الكبريت

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صنع الكبريت لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيمايلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

ج - لويزر المالية - الجمارك ان يعفي الكبريت المصدر من رسوم المكوس عندما يقتنع بأن كمية الكبريت المصدرة قد وصلت الى بلد القصد خلال ستة اشهر من تاريخ تصديرها .

١٩٧٧/١١/٦

## الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع القوية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخالدي
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الاشغال والعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية عصام العجلوني	وزير الاشغال والعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية صلاح جمعه احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة سلطان حور
وزير التجارة والصناعة علي سحيات	وزير الاشغال العامة سعيد يمين	وزير المالية محمد النحاس
وزير التجارة والصناعة علي سحيات	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير التجارة والصناعة علي سحيات

## نحو الحسين للهك ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده . -

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٧

## قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة المؤسسة بموجب هذا القانون .	السلطة
امانة العاصمة .	الامانة
مجلس ادارة السلطة .	المجلس
رئيس المجلس .	الرئيس
مدير عام السلطة .	المدير العام
حكمة امانة العاصمة	المحكمة
جميع المناطق الواقعة ضمن الحدود البلدية والتنظيمية للامانة واية منطقة اخرى يقرر مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس ادارة السلطة اعتبارها داخلة ضمن منطقة السلطة .	منطقة السلطة
مياه المجاري والفضلات السائلة والمياه والسوائل السائلة من العقار والاستعمالات المختلفة للمياه وماتحمله من عوادم غير محظور تصريفها .	الكساحة
الارض وما هو ثابت عليها وتشمل اي عقار يتصل بمجرى يستعمل لتصريف الكساحة .	العقار
الموقع الذي تزود منه المياه الى اى محطة مياه تابعة للسلطة .	منطقة التزويد
القطاع الجغرافي الذي يغذي منطقة التزويد .	الحوض المائي
استعمال المياه للشرب والغسيل وري الحدائق والمتطلبات الصحية للمستهلك .	الاعراض المنزلية
الشخص الذي يتزود بالمياه .	المستهلك

كل هذا من الأهل

هذا من الأشهر

المالك العقار أو المتصرف به أو من يمثله .  
المشترك مشغل أي عقار متصل بالمجرى العام .  
مجرى المياه مجرى مياه الأمطار والمياه الجوفية والسطحية .  
المجرى العام المجرى الذي تعدده السلطة لتصريف الكساحة ويشمل الشبكة والمناهل ووحدات  
التنقية ومحطات الضخ .  
المجرى الخاص المجرى المخصص لتصريف الكساحة داخل حدود العقار .

المادة ٣ - يؤسس بمقتضى هذا القانون سلطة تسمى (سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة) ترتبط بأمن العاصمة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات والاجراءات القانونية المتعلقة بها وان تتيب عنها في الاجراءات القضائية وكيلها او اكثر .

المادة ٤ - تعمل السلطة على تحقيق الاهداف التالية :

أ - تأمين كيات المياه اللازمة للوفاء باحتياجات السكان القاطنين ضمن منطقتها .  
ب - حفظ المياه من التلوث وفرض القيود على استعمالها واصدار التعليمات والاورامر الخاصة المتعلقة بأخذ العينات منها والتحليل اللازمة لها .  
ج - منع تبديد المياه ووضع التعليمات اللازمة لذلك .  
د - تصريف الكساحة ومياه المجاري والمياه السطحية ومياه الأمطار بالطرق الصحية والعلمية والاستفادة منها ما امكن .

المادة ٥ - هـ - وضع وتنفيذ الخطط العامة للمياه والمجاري لتلبية الاحتياجات في المستقبل .  
و - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون ، ومع مراعاة عدم المساس بالسياسة المالية العامة المعتمدة في المملكة تحول السلطة الصلاحيات التالية على ان تمارسها بالتعاون والتنسيق مع السلطات الرسمية الاخرى المختصة بشؤون المياه والتنظيم في المملكة او بموافقتها حسب مقتضى الحال :

أ - تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة واستئجارها وتأجيرها وبيعها والتصرف بها .  
ب - الاستملاك والحيازة القورية وفق احكام قانون الاستملاك .  
ج - استملاك جميع عدادات المياه وتقدير التعويض عنها وتأجيرها او بيعها والتصرف بها وصيانتها وتبديلها وفحصها ووضع مواصفاتها .  
د - الحصول على القروض وقبول الهبات والاستدانة عن طريق الرهن واصدار السندات المالية وفقاً للقوانين المعمول بها .

هـ - ابرام العقود اللازمة لتحقيق اهدافها .  
و - تحديد منطقة الحوض المائي على ان يقتصر ذلك بموافقة مجلس الوزراء .  
ز - اقامة مناطق مقيدة لحماية الحوض المائي ومناطق التزويد وذلك بموافقة وزارة الشؤون البلدية والقروية وسلطة المصادر الطبيعية .

ح - تحديد وتقييد استعمال المياه ومنع او تقييد استخراجها ضمن منطقة السلطة . على ان يقتصر تحديد او تعيين استخراج المياه بموافقة سلطة المصادر الطبيعية اذا كان يتعلق بالحوض المائي .  
ط - وضع تصاميم ومواصفات شبكات المياه والمجاري العامة وتوابعها وانشائها وتمديدتها ضمن الاملاك العامة والخاصة واصلاحها وتغييرها وتطويرها وادارتها وصيانتها .

ي - الترخيص بإنشاء الحفر الامتصاصية ومراقبة نضحها .  
ك - تعديده وفرض وتحديد اثمان وتكاليف واجور ورسوم اي من الخدمات التي تتولاها .  
المادة ٦ - تكون السلطة مسؤولة عن التيام بالواجبات التالية :  
أ - تزويد المستهلك بالمياه ضمن الامكانيات المتوفرة والمحافظة على نوعية الماء المورد حتى نقطة الاتصال مع المشترك وحسب المواصفات المقررة .  
ب - التخلص من الكساحة التي تدخل شبكة المجاري العامة .  
ج - التصريف العادي للمياه السطحية ومياه الأمطار العادية بمجاري ملائمة .

المادة ٧ - أ - يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من :

١ - امين العاصمة رئيساً .  
٢ - مدير عام السلطة عضواً ونائباً للرئيس .  
٣ - عضوين من اعضاء مجلس الامانة .  
٤ - عضو من وزارة الصحة .  
٥ - عضو من سلطة المصادر الطبيعية .  
٦ - عضوين من القطاع الخاص يعينهما رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد بتسبيب من الرئيس ، ويتم تعيين واستبدال اعضاء المجلس من الجهات المختصة من الهيئات التي يتمون اليها .

ب - يتقاضى رئيس واعضاء المجلس المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء .  
ج - يجتمع المجلس مرة واحدة على الاقل في الشهر ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بطلب من الرئيس او نائبه ويكون انعقاده صحيحاً اذا حضره خمسة من اعضاءه من بينهم الرئيس او نائبه ويتخذ قراراته بأجماع او اكثرية الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس .  
د - يعين المجلس سكرتيراً لاعماله ويحدد الرئيس المكافآت التي تدفع له .

المادة ٨ - المجلس هو المسؤول عن ادارة السلطة والاشراف عليها وتناط به جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق اي هدف من اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٩ - أ - يعين المدير العام للسلطة وتنتهي خدماته بقرار من رئيس الوزراء بناء على تسبيب المجلس ويحدد راتبه وحقوقه وشروط استخدامه بقرار التعيين .

ب - يتولى المدير العام الصلاحيات والمهام التالية :

١ - تنفيذ السياسة العامة للسلطة التي يقرها المجلس .  
٢ - تنفيذ قرارات المجلس .  
٣ - الاشراف على الجهاز التنفيذي للسلطة وادارته .  
٤ - المحافظة على اموال السلطة وتحصيل حقوقها .  
٥ - اعداد جدول اعمال المجلس .  
٦ - اية صلاحيات او مهام اخرى يفوضها له المجلس او تحول اليه بمقتضى اي نظام يصدر بموجب هذا القانون .



هكذا من المأهل

المادة ١٠- أ - يتم تعيين موظفي ومستخدمي السلطة بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون ويشمل جميع الأمور المتعلقة بهم بما في ذلك حقوقهم التقاعدية والاحكام والشروط المتعلقة بها ، وإلى ان يصدر النظام تتم اجراءات انتقاء وتعيين الموظفين والمستخدمين في السلطة وفق القواعد التي يقررها المجلس .

ب- تحسب للموظف خدمته السابقة المقبولة للتقاعد بموجب اي تشريع آخر وكأنها خدمة في السلطة ويراعى في ذلك احكام التشريع المتعلق بها .

المادة ١١- أ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعتبر السلطة الخلف الواقعي والقانوني لاي جهة رسمية فيما يتعلق بشؤون المياه والمجاري ومياه الامطار ونضج الحفر الامتصاصية في منطقة السلطة .

ب- تكون السلطة وسلطة المصادر الطبيعية الجهتين المختصتين بأعطاء التصاريح المتعلقة بتخصيص واستعمال واستخراج المياه الجوفية او السطحية ضمن الحوض المائي ومنطقة الترويد ، ويعتبر باطلا اي تصريح او قرار يصدر بهذا الخصوص دون موافقة السلطين معا ولهما اصدار التعليمات اللازمة لتحديد شروط استعمال التصاريح ومدتها .

المادة ١٢- يضع المجلس موازنة سنوية للسلطة على اساس تقدير ايراداتها ونفقاتها وترفع الى رئيس الوزراء لاقراها في مطلع كل سنة .

المادة ١٣- يتكون رأس مال السلطة من القيمة الصافية للاموال المنقولة وغير المنقولة التي تنتقل اليها بمقتضى احكام هذا القانون مضافا اليها اية مبالغ تخصصها الحكومة او تقدمها اية جهة اخرى يوافق عليها رئيس الوزراء

المادة ١٤- أ - للمجلس ان يقتطع سنويا من ايرادات السلطة المبالغ التي يعتبرها كافية لتكوين ( صندوق احتياطي ) او أكثر تخصص امواله لتغطية اي عجز مالي او اية نفقات او مطالبات طارئة تواجهها السلطة او لتغطية تكاليف تجديد او اصلاح او توسيع او تحسين انشائها .

ب- للمجلس بموافقة رئيس الوزراء ان يستثمر اموال صناديق الاحتياطي بالطريقة التي يراها مناسبة

المادة ١٥- تنظم الشؤون المالية للسلطة بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٦- أ - تتمتع السلطة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب- على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر لا تعفى اي دائرة حكومية او مؤسسة رسمية او اهلية او اي شخص معنوي او طبيعي من الضرائب او الرسوم وتكاليف الانشاء والتعميد والمساهمة في كلفة المشروع والأمان والاجور وبدل الانتفاع التي تتحقق او تفرض لقاء الخدمات التي تقوم بها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٧- تتبع السلطة في تنظيم حساباتها وسجلاتها اصول ومبادئ المحاسبة التجارية ويعين المجلس في بداية كل سنة مالية مدقق حسابات قانوني لمراقبة وتدقيق حسابات وسجلات السلطة وتنظيم حساباتها الختامية مقابل الاجر الذي يحدده المجلس .

المادة ١٨- تعتبر اموال السلطة اموالا اميرية ويتم تحصيلها وفقاً للاجراءات التالية : -

أ - يبلغ المدير العام المكلف انذارا خطيا يبين فيه مقدار المبلغ المطلوب منه للسلطة وتفصيله وجوب دفعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تليغه الانذار .

ب- يبلغ الانذار للمكلف اما بتسليمه اليه بالذات او لاي من افراد عائلته المقيمين معه ممن لا يقل عمره عن (١٨) سنة او بالصاقه على مكان اقامته الاخير المعروف للسلطة او بارساله بالبريد المسجل الى عنوانه الاخير المعروف لديها .

ج - لخل مكافئ حق الاعتراض على صحة التكليف بدعوى يرفعها لدى المحكمة الحقوقية المختصة بـ ... خمسة عشر يوما من تاريخ تليغه الانذار شريطة ان يودع المبلغ المطلوب لدى صندوق السلطة او يقدم به ضمانه تقبل بها المحكمة ، وترد الدعوى شكلا في حالة عدم توفر الشرطين المذكورين .

د - اذا لم يدفع المكلف المبلغ المطلوب خلال المدة المعينة في الانذار ولم يعترض على صحة التكليف يقرر المدير العام حجز وبيع ما يكفي لتسديد المبلغ المطلوب من اموال المكلف المنقولة ويصدر امرا الى احد جباة السلطة بتنفيذ القرار .

هـ - للجباي ان يستعين بأفراد الشرطة ويدخل عقار المكلف نهارا ومحجز ما يراه كافيا لتسديد المبلغ المطلوب على ان يستلم مع مختار الحي .

و - يحتفظ الجباي بالاموال المنقولة المحجوزة لمدة ثلاثة ايام بايداعها لدى شخص ثالث على نفقة المكلف وعند انتهائها تباع بالمراد العلني وتستوفى حقوق السلطة من اثمان الاموال المباعة وترد اية زيادة عنها للمكلف .

ز - اذا تبين للمدير ان للمكلف نفودا في يد شخص ثالث يبلغ المدير قرار الحجز لذلك الشخص ويطلب منه دفع المطلوب من المكلف لصندوق السلطة خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ الطلب . واذا لم يتم الشخص الثالث بدفع المبلغ المطلوب او لم يجب على الطلب خلال المدة المذكورة فللسلطة تحصيل اموالها منه بالطرق القضائية .

ح - يضاف حكما للاموال المستحقة للسلطة فائضة سنوية مقدارها (٩٪) من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام على ان لا يزيد مجموع الفائضة المستحقة على الاموال المطلوبة للسلطة .

للمادة ١٩- يقدر المجلس اثمان عدادات المياه للمملكة وبدل بيعها او ايجارها وتكون قراراته بهذا الخصوص غير قابلة للطعن لدى اي مرجع .

للمادة ٢٠- أ - محمد اثمان المياه المستهلكين بقرار من مجلس الوزراء بتسليم من مجلس ادارة السلطة وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

ب- تسجيل عداد المياه والمطالبة الصادرة بموجبه قرينة قانونية على مقدار كمية المياه المستهلكة .

للمادة ٢١- أ - تخضع جميع المقارنات الواقعة في منطقة امانة العاصمة لدفع مساهمة سنوية مقدارها (٤٪) من بدل صافي الايجار السنوي حسبما يقدر وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات الساري المفعول لمدة عشرين سنة تحسب من ١٩٧٣/١/١ للمقارنات القائمة قبل ذلك التاريخ ومن تاريخ اكتمال المقارنات التي تنشأ بعد ذلك التاريخ سواء اكانت المقارنات معفاة من ضريبة الابنية والاراضي ام لا .

ب- محسم من مدة العشرين سنة المشار اليها في الفقرة السابقة من هذه المادة اية مساهمة سنوية دفعت بموجب اي تشريع كان معمولا به قبل نفاذ احكام هذا القانون .

ج - يجوز الانتفاع اختياريًا بموافقة السلطة من خدمات المجاري العامة خارج منطقة السلطة وتدفع للمساهمة السنوية وفق الاسس السابقة .

د - اذا ازيل اي عقار خلال مدة العشرين سنة المنصوص عليها في هذه المادة فيتحقق على مالكة دفع المساهمة السنوية المقررة من المدة التي كان العقار فيها قائما ويستمر في دفعها بعد اعادة انشائه حتى تنتهي تلك المدة .

٨ - اذا احدث المالك اية اضافة الى العقار القائم الذي يدفع عنه المساهمة السنوية فتعدل تلك المساهمة لتشمل الاضافة الجديدة وفق الاسس السابقة .

و - تقوم وزارة المالية او اي جهة رسمية او بلدية تحمل عليها بمجابهة المساهمة السنوية المنصوص عليها في هذه المادة وذلك لحساب السلطة مقابل بدل الخدمات الذي يتفق عليه .

المادة ٢٢ - بعد ايصال المجرى الخاص بالمجرى العام يترتب على مالك العقار اغلاق الحفرة الامتصاصية بطريقة تحول دون الاضرار بالصحة العامة ووفق التعليمات التي تصدرها السلطة .

المادة ٢٣ - أ - يعلن المجلس بقرار يصدر عنه وينشر في صحيفتين يوميتين علميتين ثلاث مرات للمنطقة او المناطق التي يباشر العمل فيها من اجل ربط المجاري الخاصة بالمجاري العامة ويعتبر نشر القرار على ذلك الوجه تبليغا لجميع المالكين والمشاركين في تلك المنطقة او المناطق المعان عنها ب - ١ - على مالكي المقار تأدية الرسوم والاجور الواجب دفعها للسلطة بمقتضى هذا القانون وانما توصيل المجرى الخاص بالمجرى العام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر قرار المجلس بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك تحت اشراف السلطة وحسب المواصفات التي تقررها واذا تخلف اي مالك فتتولى السلطة توصيل المجرى الخاص بالمجرى العام والقيام بجميع الاعمال اللازمة لذلك وتعود عليه بالتفقات مضافا اليها (٢٠٪) نفقات ادارة واشراف دون الاخلال باللاحقة الجزائية .

٢ - تعتبر الشهادة الصادرة عن السلطة بمقدار التفقات بينة قانونية .

المادة ٢٤ - أ - للسلطة ان تمد المجرى العام او المجرى الخاص او المجرى المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع والطرق والازقة والادراج والساحات ويجوز لها اذا تعذر ذلك لاسباب فنية او اقتصادية يعود تقديرها لها ان تمدها ضمن الاراضي والمقار الخاصة شريطة ان تعيد الحال الى ما كانت عليه وان تقرر التعويض العادل الواجب دفعه للمتضرر ومقدار مساهمة المستفيدين بذلك التعويض .

المادة ٢٥ - مع مراعاة ما ورد في قانون اصول المحاكمات الجزائية يحق لاي من موظفي السلطة المخولين بدخول أي مكان للتحقق من ارتكاب اية مخالفة لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

المادة ٢٦ - للسلطة حفر او كسر الطرق على ان يتم ذلك بأشراف الجهات المختصة الا في الحالات الاضطرارية على ان تعيد الحال الى ما كانت عليه على نفقتها .

المادة ٢٧ - أ - كل من يخالف احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه يعاقب بعد ادانته من المحكمة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد عن ثلاثمائة دينار او بكلتا العقوبتين ب - للمحكمة ان تصدر قراراً مؤقتاً يوقف المخالفة او الاعمال حين البت في الدعوى .

ج - تحكم المحكمة بالاضافة للعقوبة بالتعويض والالتزامات المدنية للسلطة وباعادة الحال الى ما كانت عليه

د - تحول جميع الغرامات والتعويضات والالتزامات المدنية الى السلطة وتعتبر ايرادا لها .

المادة ٢٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك :-

أ - نظام موظفي ومستخدمي السلطة .

ب - النظام المالي .

ج - نظام اللوازم .

د - نظام خدمات السلطة والحفر الامتصاصية والرسوم والاجور الواجب استيفائها عنها .

هـ - انظمة الماء والمجاري .

المادة ٢٩ - أ - تلغى القوانين التالية : -

١ - قانون سلطة المياه والمجاري رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣ .

٢ - قانون المجاري العامة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ .

٣ - قانون مياه مدينة عمان رقم (١٤) لسنة ١٩٦٥ .

ب - الى ان تصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون يستمر العمل بالانظمة السابقة المعمول بها بموجب القوانين السابقة وتعتبر كأنها صادرة بموجب هذا القانون .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٧/١١/٢٧

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار فالح بركات	وزير الاعمال عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدوان
---------------------------------------	-----------------------------------	---	---

وزير المسكن عصام المسهلوي	وزير الاشياء والصميم ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير قرواصة صلاح جمعه	وزير العدل وزير الداخلية بالوكالة احمد عبد الكريم الطراوله
---------------------------------	---	-----------------------------	--

وزير الزراعة والري ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة ووزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير العموم مروان القاسم
---------------------------------------	---	--------------------------------

وزير الثقل علي سحيات	وزير الاشغال العامة معيد يمين	وزير المالية محمد العباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف
----------------------------	----------------------------------	-----------------------------	--	---



## قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ونأمر بإصداره ووضع موضح  
التنفيذ واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة ، في اول اجتماع يعقده

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ .

## قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها . :-  
ب- يدفع للمختار (٥٠) فلساً عن كل واقعة ولادة او وفاة يكون ملزماً بحكم القانون بالتبليغ عنها وتصرف المبالغ المستحقة له من الفقات العامة بقرار من المدير بموجب كشوف شهرية يصلها امين السجل المختص .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (١٧) من القانون الاصلي بحذف كلمتي ( اخطار ) و( الاخطار ) الواردتين فيها والاستعاضة عنهما بكلمتي ( اخبار ) و( الاخبار ) على التوالي .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
المادة ١٨ -

أ - يجب ان يشتمل التبليغ على البيانات التالية : -

١ - جنس المولود ذكر او انثى واسمه .  
٢ - اسم كل من الوالدين كاملاً وجنسيتهما وعمل اقامتهما ومهنتهما وديانتهما ومكان قديمها اذا كان معلوماً للمبلغ .

٣ - يوم الولادة وتاريخها ومحلها .

٤ - في حالة ولادة توأمين او اكثر يعد لكل منهما تبليغ على حده يذكر فيه ساعة ولادة كل من التوائم .

ب- اية بيانات اخرى يقرر المدير وجوب تقديمها .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

أ - يحضر امين السجل شهادة الولادة بعد قيد الواقعة على النموذج المعد لذلك اذا طلب صاحب العلاقة تلك الشهادة .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ج) التالية اليها : -

ج - اما اذا كان المولود الذي عثر عليها ميتاً ، فعل الشرطة ان تنظم محضراً بذلك بعد اخذ رأي طبيب الحكومة حول عمر الطفل ووقت وفاته واسبابها ويتم تسجيل الوفاة في هذه الحالة .  
في سجل خاص تدون فيه تلك البيانات ولا يعطى اسم المولود الا اذا ادعاه احد والديه ولم يكن هناك اي مانع شرعي او قانوني من نسبته اليه .

المادة ٧ - يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٢٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

٢ - يصدر امين السجل الشهادات الخاصة بالزواج والطلاق بناء على طلب اي من الزوجين او المطلقين .

المادة ٨ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب - اما اذا كان المتوفى مجهول الشخصية فيجري التبليغ عن الوفاة من قبل الشرطة مرفقاً بمحضر يشتمل على عمر المتوفى وسبب الوفاة واية بيانات اخرى ضرورية ويقوم امين السجل بيقيد الواقعة في سجل خاص يقرره المدير .

المادة ٩ - يلغى نص المادة (٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٣٣ -

تقوم وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية ومديرية الامن العام ومديرية الدفاع المدني ومديرية المخابرات العامة بالطلب من متسببيها داخل المملكة وخارجها تسجيل اسرهم في مكاتب الاحوال المدنية التي يقيمون في منطقة اختصاصها لتصرف لهم دفاتر عائلة ، وعلى تلك الجهات ان تحبذ الدائرة عند زوال الصفة العسكرية عن اولئك المتسبين لتصرف لهم بطاقات شخصية .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة (٣٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٣٥ -

أ - لا يجوز اجراء اي تغيير او تصحيح في قيود الاحوال المدنية للدرجة في سجل الواقعات والسجل المدني الا بناء على قرار يصدر عن المحكمة المختصة المنصوص عليها في المادة (٣٨) من هذا القانون ويستثنى من ذلك : -

١ - التغيير او التصحيح في الجنسية او الديانة او المهنة او في قيود الاحوال المدنية المتعلقة بالزواج او بطلانه او التصديق او الطلاق او اثبات النسب ويجري التصحيح او التغيير في هذه الحالات من قبل امين السجل بناء على احكام او وثائق صادرة عن الجهة المختصة .  
٢ - الاخطاء المادية ويتم تصحيحها من قبل لجنة يرأسها احد المفتشين وعضوية كل من امين السجل ومساعدته .

ب- تقام دعاوى التصحيح امام المحكمة المختصة من قبل اي شخص له مصلحة بالتصحيح ويمثل النائب العام او من يفوضه دائرة الاحوال المدنية وامين السجل في الدعاوى التي تقيمها الدائرة او يقيمها امين السجل او تقام عليهما .

المادة ١١ - يلغى نص المادة (٣٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٣٦ - تقام دعاوى تصحيح قيود الاحوال المدنية المسجلة لدى قناصل المملكة امام المحكمة المختصة المنصوص عليها في المادة (٣٨) من هذا القانون .

هكذا من الأشهر

المادة ١٢- يلغى نص كل من المادتين (٣٧) و (٣٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣٧-

إذا تم التبليغ عن الولادة أو الوفاة بعد المدة القانونية وخلال السنة الأولى من تاريخ الواقعة فيسجلها أمين السجل في سجلاته بعد القيام بالتحريات الصحية اللازمة للتحقق من صحة التبليغ.

المادة ٣٨-

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تختص المحاكم الصلحية بالنظر في دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية في سجلات الوفاة وفي السجل المدني وفي سجلات وزارة الصحة ، كما تختص بالنظر في دعاوى قيد الولادة وتثبيت التفاصيل والواقعات الخاصة بها إذا كان التبليغ عن الولادة أو الوفاة بعد سنة من تاريخ حدوثها . والممحكمة في هذه الدعاوى سماع أية بيعة تراها ضرورية لتثبيت من التفاصيل والواقعات الخاصة بالولادة والوفاة .

ب- تمارس المحاكم الصلحية في الضفة الشرقية من المملكة صلاحية النظر في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والتي تقام من الأشخاص المقيمين في الضفة الغربية من المملكة وذلك بغض النظر عن الأحكام المتعلقة بالصلاحية المكانية .

ج- بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر يكون الرسم عن أية دعوى تقام بمقتضى أحكام هذا القانون ديناراً واحداً عند تقديمها ، ويستوفى دينار واحد عند اخراج اعلام الحكم الصادر فيها .

المادة ١٣- يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٤١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ج- إذا أصبح الأردني رب أسرة وجب عليه ان يحصل على دفتر عائلة خلال السنتين يوماً من تاريخ عقد نكاحه .

المادة ١٤- تعدل المادة (٥٣) من القانون الاصلي بجلف العبارة الاخيرة الواردة بعد الفقرة (و) منها والتي تنص على ما يلي :- ( المدير الاحول المدنية فرض كفالة مصدقة لدى كاتب العدل ... ) والى آخر تلك العبارة

المادة ١٥- تعدل المادة (٥٥) من القانون الاصلي بجلف رقم المادة (٤٩) منها .

المادة ١٦- تعدل المادة (٥٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

١- باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) .

٢- بتعديل الرسم الخاص بكل من ( بدل تالف ) و ( بدل مفقود ) الوارد في الفقرة (أ) منها بحيث يصبح كما يلي :-

بدل تالف ١ دينار واحد  
بدل مفقود ٢ ديناران

٣- باضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب- للمدير الاحوال المدنية او من يفوضه خطياً ان يفرض على اي شخص يطلب الحصول على بطاقة شخصية بدل بطاقة مفقودة او على دليتر عائلة بدل دفتر مفقود تسليم كفالة مصدقة لدى الكاتب العدل بمبلغ لا يقل عن عشرة دنانير ولا يزيد على خمسين ديناراً لأول مرة . وإذا فقد شخص بطاقته الشخصية او دفتر عائلته للمرة الثانية فلا يصرف له بدل أي منهما الا اذا دفع بدل الكفالة .

المادة ١٧- تعدل المادة ( ٥٩ ) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :-

( وتعني عبارة ( رب الأسرة ) لغايات هذا القانون الاب ، وفي حالة وفاته يكون رب الأسرة اقدم زوجاته او اكبر ابناءه مناً )

### الحسين بن طلال

١٩٣٧/١١/٢٧

وزير السياحة والآثار هاليل بركات	وزير الاعلام عدنان ابو حوده	وزير التربية والتعليم وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء وزير الخارجية والشؤون مضر بدران
وزير المعمل فهم المجلولي	وزير الاشياء والصميم وزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير العدل وزير الداخلية بالوكالة احمد عبد الكريم الطراوله
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات وزير الصحة وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الزراعة عبد الله	وزير التربية مروان القاسم
وزير الاجل عل سحيات	وزير الاجل العامة سعيد ينيو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز هرف

هكذا من أهل



## نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٧

لصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده -

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٧

## قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعديل المادة (٤٣) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها :  
« ويجوز تحديد خدمته حتى بلوغه الثانية والسبعين من عمره » .

١٩٧٧/١٢/٧

## الحسين بن طلال

وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراوله	وزير المساحة والآثار غالب بركات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الاعلام عدنان ابو عوده
وزير الموين مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير المسجل عصام المجالي	وزير الائتلاف والصغير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية وقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير المساحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة مليحان عرار
وزير الطيران علي صححات	وزير الاطفال العامة سعيد يزنو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني

## نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

لصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده -

قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٧

## قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار لسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعديل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :  
« ج - حقوق تملك الاموال غير المنقولة بدون مقابل ، التي تجرى باسم الخزينة او لاية مؤسسة حكومية او لاي مجلس بلدي او قروي معنى اصلا من رسوم تسجيل الاراضي بموجب اي تشريع معمول به بما في ذلك حق التصرف في الاراضي الاميرية ، شريطة ان يكون تملك تلك الاموال من اجل استعمالها في غاية عامة معينة .

## الحسين بن طلال

١٩٧٧/١١/٣٠

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراوله	وزير المساحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير المسجل عصام المجالي	وزير الائتلاف والصغير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الشؤون البلدية وقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة سليمان عرار	وزير الموين مروان القاسم
وزير الاشغال العامة سعيد يزنو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

كلد من الأشهر

## نحس الحسين لله

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٧

## قانون معدل لقانون المحافظة على اراضي

واملاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة لسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ٢ - لمعدل المادة (٥) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

١ - بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

أ - فرض عقوبة الحبس لمدة لاقل من شهر ولا تزيد عن ثلاثة اشهر او بالغرامة من عشرين ديناراً الى مائة دينار او بكليتا العقوبتين على كل من يعتدي على اراضي واملاك الدولة :

٢ - باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها : -

ولا يكسب الحكم على اي شخص بالاعتداء على اراضي واملاك الدولة صفة واضح اليد للملك الشخص ولا يعطيه اي حق او اولوية لغايات التفويض بموجب قانون ادارة املك الدولة المعمول به

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٨ -

يتولى موظفو دائرة الاراضي والمساحة المناط بهم المحافظة على اراضي واملاك الدولة مراقبة اي اعتداء يقع عليها وتنظيم الضبوط بالمعتدين كما يتولى رجال الامن العام مراقبة اي اعتداء يقع على اراضي واملاك الدولة في الاماكن التي لا يتواجد فيها موظفو دائرة الاراضي والمساحة وتنظيم الضبوط بالمعتدين عليها وتودع هذه الضبوط الى مدير عام دائرة الاراضي والمساحة وتعتبر بينة على وقوع الاعتداء .

١٩٧٧/١١/٣٠

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونة	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان أبو عوده	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقتضات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام المجلولي	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة سليمان عرار	وزير التموين مروان القاسم
وزير الفل علي سحيات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني
			وزير الثقافة والشباب الفريق فواز شرف



## نحس الحسين لله على الملكة لدراسة الشريعة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

لصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موعده للتطبيق المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعلنه .

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٧

## قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل بالغاء تعريف (المدنية) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي : -  
المدنية: مدينة الحسين للشباب وما عليها ضمن الاراضي المملوكة بالخطط العام للمدينة والتي تعدل بطرأ عليه.

١٩٧٧/١١/٣٠

### الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونة	وزير السياسة والآثار قالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مفر يوزان
وزير الاوقاف والشؤون المقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام المجولوني	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة الشؤون الخارجية حسن البواهي	وزير الزراعة صلاح جعه
وزير الشؤون البلدية والقروية ايراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة سليمان عراز	وزير التموين مروان القاسم
وزير التقنيات علي صحبات	وزير الاشغال العامة سعيد يندر	وزير المسكن محمد الدباس	وزير الاشغال العامة لشريف فواز شرف

## نحس الحسين لله على الملكة لدراسة الشريعة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٧٧

## نظام معدل لنظام تعليم الكبار ومحو الامية

صادر بمقتضى المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تعليم الكبار ومحو الامية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الاصيل بالغاء ماورد في البنود (٣، ٥، ٦، ١٢) منها

والاستعاضة عنه بما يلي . -

٣ - ممثل عن وزارة العمل

٥ - ممثل عن وزارة الاعلام

٦ - ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة

١٢ - ممثل عن وزارة الثقافة والشباب

المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٨) من النظام الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها : وما يتطلبه تطبيق خطة تعليم الكبار .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٢) من النظام الاصيل بالغاء ماورد في البنود (د، و، ز، ط) منها والاستعاضة عنها بما يلي

د - للمعلم الذي يعمل في المراكز (٥٠٠) نفس الحصص الواحدة .

و - للسائق الذي يعمل في مشاريع تعليم الكبار ومحو الامية (٨) ذناب في الشهر الدراسي .

ز - الآذن الذي يعمل في مشاريع تعليم الكبار ومحو الامية الامية ( ٥ ) دنائير في الشهر الدراسي  
ط - لرئيس قسم تعليم الكبار في المديرية ( ٥٠٠ ) فلس من كل زيارة تشييطية للمركز الواحد على ان لا يزيد ما يستحقه عن عشرة دنائير وان لا يقل عن ( ٨ ) دنائير في الشهر الواحد .

١٩٧٧/١١/٦

## الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار ووزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير	الدفاع بالوكالة
الاعلام بالوكالة	الاعلام	وزير التربية والتعليم ووزير	دولة لشؤون رئاسة الوزراء
غالب بوكات	عدنان ابو عوده	عبد السلام المجالي	
وزير الاوقاف والشؤون	وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير	وزير
والمقنصات الاسلامية	العمل	دولة للشؤون الخارجية	الزراعة العمل
كامل الشريف	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه
احمد عبد الكريم الطراونة			
وزير الشؤون البلدية	وزير	وزير المواصلات ووزير	الصحة بالوكالة
والقروية	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابده	سليمان عرار
وزير	وزير	وزير	وزير
البنية	الصناعة والتجارة	المالية	الثقافة والهاب
علي سحيمات	محمد الدباس	سعيد بنو	الشريف فواز شرف

## اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة ماليزيا للخدمات الجوية فيما بين وموارد اقليميهما

صلحت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠٩) تاريخ ١٩٧٥/٥/١١ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة ماليزيا للخدمات الجوية فيما بين وما وراء الليميهما بشكلها التالي : -

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة ماليزيا بوصفهما اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية ورغبة منهما في عقد اتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء اقليميهما قد اتفقتا على ما يلي : -

## المادة (١)

١ - لغرض هذا الاتفاق وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك : -

أ - تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول ١٩٤٤ ، وتشمل اي ملحق تابع لها وفقاً للمادة (٩٠) من تلك المعاهدة واي تعديل للملاحق او المعاهدة تم استنادا للمواد ٩٠ و ٩٤ منها .

ب - تعني عبارة (سلطات الطيران) في حالة المملكة الاردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني او اي شخص او هيئة تحول ممارسة الصلاحيات المنوطة حالياً بهذه المديرية او صلاحيات مماثلة ، وفي حالة ماليزيا وزير المواصلات اي شخص او هيئة تحول ممارسة الصلاحيات المنوطة حالياً بالوزير او صلاحيات مماثلة .

ج - تعني عبارة (المؤسسة المعنية) مؤسسة الطيران التي يكون قد جرى تعيينها من احد الطرفين المتعاقدين باسعار خطي للطرف المتعاقد الاخر وفقاً للمادة (٣) من هذه الاتفاقية للقيام بعمليات الخدمات الجوية على الطرق المحددة في هذه الاتفاقية .

د - تعني عبارة (الاقليم) فيما يتعلق بالدولة مساحات الاراضي والمياه الاقليمية المتاخمة لها الواقعة تحت سيادة او سلطة او حماية او وصاية تلك الدولة :

هـ - تعني عبارة (الخدمة الجوية) و (الخدمة الجوية الدولية) و (مؤسسة الطيران) و (التوقف لاجراض غير تجارية) المعاني المحددة لكل منها على التوالي في المادة (٩٦) من المعاهدة .

و - تعني عبارة (الملحق) جدول الطرق التابع لهذه الاتفاقية او كما يعدل وفقاً لشروط المادة (١٤) من هذه الاتفاقية . يعتبر الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وكل اشارة للاتفاقية تعني اشارة الى الملحق الا اذا اشترط عكس ذلك .

## المادة (٢)

١ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الاخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية على الطرق المحددة في الجدول الملحق والسماة فيما بعد (الخدمات المتفق عليها) و (الطرق المحددة)

هكذا من أهل



هكذا من المأهول

- ٢ - تتمتع مؤسسة الطيران المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين تنشياً مع نصوص هذه الاتفاقية في مجال تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة بالامتيازات التالية :
- أ - حق التحليق دون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ب - حق المبوط في اقليم ذلك الطرف لاغراض غير تجارية .
- ج - حق المبوط في اقليم ذلك الطرف في النقاط المحددة لذلك الطريق في الجدول الملحق بهذه الاتفاقية لغرض انزال واخذ حركة دولية للركاب والبضائع والبريد .
- ٣ - ليس في الفقرة (٢) من هذه المادة ما يحول مؤسسة الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الحق في ان تحمل من اراضي الطرف المتعاقد الآخر الركاب او الشحن او البريد لقاء بدل او اجر الى نقطة اخرى تقع في اقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر :

#### المادة (٣)

- ١ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين ان يعين بأشعار خطي للطرف المتعاقد الآخر مؤسسة طيران واحد لاستثمار الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة .
- ٢ - عند استلام الترخيص على الطرف المتعاقد الآخر ووفقاً لنصوص الفقرات ٣ و ٤ من هذه المادة ان يمنح وبدون ابطاء تصريح التشغيل اللازم لمؤسسة الطيران المعنية .
- ٣ - يجوز لسلطات الطيران لدى احد الطرفين المتعاقدين ان تطلب من المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ان تثبت لها انه تتوفر فيها الشروط المحددة في القوانين والانظمة التي تطبقها هذه السلطات عادة بما يتلزم ونصوص المعاهدة في عمليات الخدمات الجوية الدولية التجارية .
- ٤ - لاى من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يرفض قبول تعيين مؤسسة الطيران وان يسحب او يعلق الحقوق الممنوحة للمؤسسة والمحددة في الفقرة (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية او ان يفرض ما يراه ضرورياً من الشروط على استثمار تلك الحقوق من قبل مؤسسة الطيران وذلك في اية حال لا يقتنع فيها ذلك الطرف بأن جزءاً هاماً من ملكية تلك المؤسسة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها او في يد رعاياه .
- ٥ - بعد مراعاة نصوص الفقرات ١ و ٢ من هذه المادة يجوز لمؤسسة الطيران المعنية والمرخص لها ان تبدأ باستثمار الخدمات المتفق عليها في اي وقت شريطة ان يكون قد وضعت تعرفة وفقاً لاحكام المادة (٩) من هذه الاتفاقية وان تكون تلك التعرفة سارية المفعول فيما يخص تلك الخدمات .
- ٦ - كل طرف متعاقد له الحق في ان يعلن استثمار الامتيازات المحددة في الفقرة (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية والممنوحة لمؤسسة الطيران او ان يفرض ما يراه ضرورياً من الشروط على ممارسة تلك المؤسسة لهذه الامتيازات وذلك في حالة فشل تلك المؤسسة في تطبيق القوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح تلك الحقوق او اذا فشلت في الاستثمار طبقاً للشروط الواردة في هذه الاتفاقية ، ما لم يكن التعليق الفوري او فرض الشروط ضرورياً لحيلولة دون وقوع مخالفات لاجرة لتلك القوانين والانظمة فان مثل هذا الحق تشترط ممارسته بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر .

#### مادة (٤)

- ١ - تعنى طائرات مؤسسة الطيران العاملة على الخدمات الدولية وكذلك معداتها العادية وقطع الغيار وكميات الوقود ومواد التشحيم ومخزونات الطائرة ( بما في ذلك المواد الغذائية والمشر وبات والدخان ) والموجودة على متن الطائرة من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش اوية رسوم اخرى او ضرائب عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر ، شريطة بقاء هذه المعدات والمؤمن على متن الطائرة حتى اعادة تصديرها .

- ٢ - مواد الوقود وزيوت التشحيم وقطع الغيار والمعدات المعتادة ومخزون الطائرة النخلة الى اقليم احد الطرفين المتعاقدين بواسطة او بالنيابة عن المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر او المحمولة على متن طائرة عاملة تابعة للمؤسسة المعنية والمخصصة للاستعمال المفرد في عمليات الخدمات الجوية الدولية تكون معفاة من كافة الضرائب والرسوم بما في ذلك الضرائب الجمركية ورسوم التفتيش المفروضة في اقليم الطرف المتعاقد الاول حتى ولو كانت تلك المواد ستستعمل في اجزاء من الرحلة فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي تزودت منه تلك الطائرة بها .
- هذه المواد المشار اليها اعلاه يجوز طلب وضعها تحت اشراف السلطات الجمركية .

- ٣ - المعدات المعتادة وقطع الغيار ومخزونات الطائرة وموارد الوقود وزيوت التشحيم والمحمولة على متن الطائرة التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين لا يجوز انزالها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر الا بعد موافقة سلطات الجمارك لدى هذا الطرف والتي قد تطلب ابقاء هذه المواد تحت اشرافها حتى اعادة تصديرها او التصرف بها وفقاً للنظم الجمركية .

- ٤ - الوقود وزيوت التشحيم وقطع الغيار ومعدات الطائرة المعتادة ومخزونات الطائرة والمحمولة على متن طائرة احد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر والمخصصة للاستعمال في رحلات بين نقطتين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب ان تخضع للضرائب الجمركية ورسوم التفتيش اوية رسوم وضرائب وطنية او محلية ، وذلك بمعاملة ليست اقل افضلية من تلك الممنوحة للمؤسسة الوطنية لذلك الطرف

#### المادة (٥)

- الركاب والائتمنة والبضائع المارة بالترانزيت عبر اقليم احد الطرفين المتعاقدين والذين لا يغادرون منطقة المطار لهذا الغرض يخضعون لمراقبة بسيطة جداً .
- وكذلك بالنسبة للحدائب والبضائع المارة بالترانزيت يجب ان تكون معفاة من الرسوم الجمركية واوية ضرائب اخرى مشابهة .

#### مادة (٦)

- ١ - قوانين والنظم احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم للدخول الى او الخروج من اقليمه بالنسبة للطائرة التي تعمل في الملاحة الجوية الدولية او رحلاتها فوق ذلك الاقليم يجب ان تطبق على المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر
- ٢ - قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم للدخول الى والتزول في او المغادرة من اقليمه بالنسبة للركاب وطاقم الطائرة والبضائع والبريد مثل اجراءات الدخول والخروج والهجرة والمهاجرة والجمارك أيضاً والملايير الصحية يجب ان تطبق على طائرة المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر اثناء وجودها في اقليم ذلك الطرف .
- ٣ - يتعهد كل طرف متعاقد بعدم منح افضلية لمؤسسة الطيران التابعة له على المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر في تطبيق الانظمة والقوانين المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٤ - ان مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر يجب ان لا تدفع رسوماً اعلى من تلك التي تدفع من قبل طائرات المؤسسة الوطنية التي تعمل في الخدمات الجوية الدولية للمنظمة وذلك في حالة الاستفادة من المطارات والتسهيلات الاخرى المقدمة من احد الاطراف المتعاقدة .

## المادة (٧)

- ١ - تعتبر شهادات صلاحية الطيران وشهادات الكفاءة والرخص الصادرة والمعتمدة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين والسارية المفعول ، معتمدة لدى الطرف المتعاقد الآخر خلال فترة سريان مفعولها ،
- ٢ - لكل طرف متعاقد ان يحفظ بحقه في عدم الاعتراف بسريان مفعول شهادات الكفاءة والرخص الصادرة لرعاياه والمنوحة لهم من قبل الطرف المتعاقد الآخر او من قبل دولة اخرى .

## المادة (٨)

- ١ - يجب ان تتاح فرص عادلة ومكافئة لمؤسسات طيران كلا الطرفين المتعاقدين في مجال استئجارها للخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة فيما بين اقليميهما .
- ٢ - على مؤسسة الطيران المعنية من اي من الطرفين المتعاقدين ان تأخذ بعين الاعتبار في مجال استئجارها للخدمات المتفق عليها مصالح مؤسسة الطيران المعنية او أي مؤسسة طيران اخرى تابعة للطرف المتعاقد الآخر بحيث لا تؤثر وبدون وجه حق على الخدمات الجوية الدولية التي يعرضها الاخير على كامل الطرق او على جزء منها .
- ٣ - يجب ان تربط الخدمات المتفق عليها والمعرضة من قبل مؤسسات الطيران المعنية من اي من الطرفين المتعاقدين ارتباطا وثيقا مع حاجات الجمهور للنقل على الطرق المحددة وان تهدف بالاساس الى تأمين سعة بمعدل حمولة معقولة متشابهة مع الحاببات القائمة والتي يمكن توقعها بصورة معقولة لنقل الركاب والبضائع والبريد والحملات من او القاصدة الى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين تلك المؤسسة . يشترط لنقل الركاب والبضائع والبريد في حالتي الاخذ والانزال في نقاط تقع على الطرق المحددة في اقليم دولة اخرى غير تلك التي عينت المؤسسة ان يكون متطابقا مع المبادئ العامة التي تقتضي بتناسب السعة مع :
  - أ - متطلبات حركة النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .
  - ب - متطلبات حركة النقل في المنطقة التي تعبرها المؤسسة ، بعد الاخذ بعين الاعتبار خدمات النقل الجوي الاخرى والمؤمنة من قبل مؤسسات الطيران التابعة للدولة التي تشملها هذه المنطقة .
  - ج - متطلبات عمليات مؤسسات الطيران العابرة .

## مساذه (٩)

- ١ - تعرفات الخدمات المتفق عليها يجب ان توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بها بما فيها كلفة الاستئجار والربح المعقول وطبيعة الخدمة ( كستوى السرعة والملازمة ) وتعريفات المؤسسات الاخرى لأي جزء من الطرق المحددة . هذه التعريفات يجب ان تثبت وفقا للشروط التالية :
- ٢ - تعتمد التعريفات المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة اذا امكن بالاتفاق بين المؤسسات المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين وبعد التشاور مع مؤسسات الطيران الاخرى التي تستثمر كامل الطريق اوجزاء منها ، ومثل هذا الاتفاق يجب ما امكن الوصول اليه من خلال اجراء تثبيت الاجور المقرر من قبل اتحاد النقل الجوي الدولي . تخضع التعريفات المتفق عليها لوافقة سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين .
- ٣ - اذا لم تتمكن مؤسسات الطيران المعنية من الاتفاق على أي من تلك التعريفات او لاي سبب آخر لم يتم الاتفاق على التعريفات طبقا لفرط الفقرة (٢) من هذه المادة ، يتوجب على سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين ان تحاول اقرار تعرفه بالاتفاق فيما بينهما .

١ - اذا لم تتمكن سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين من الاتفاق على أي تعرفه مقدمة لها طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة او لم تتمكن من التوصل الى قرار أي تعرفه طبقا للفقرة (٣) من هذه المادة ، فيجب ان يحل الخلاف طبقا لشروط المادة (١٣) من هذه الاتفاقية .

٢ - لا تدخل أي تعرفه الى حيز النفاذ اذا لم تتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران المدني لاي من الطرفين المتعاقدين باستثناء الشروط المنصوص عايتها في فقرته (٣) من المادة (١٣) من هذه الاتفاقية .

١ - بلى كل تعرفه توضع بموجب احكام هذه المادة سارية المفعول الى حين وضع تعرفه جديدة طبقا لنصوص هذه المادة

## المادة (١٠)

يهدف كل من الطرفين المتعاقدين ان يمنح للمؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر حق التحويل الى المكتب الرئيسي لافس الإيرادات المحققة في اقليم الطرف المتعاقد الاول . اجراء تلك التحويلات على أي حال يجب ان يكون وفقا لنظمه للدفعات الاجنية للطرف المتعاقد الذي تحققت تلك العائدات فيه .

## المادة (١١)

على سلطات الطيران المدني لكل طرف متعاقد ان تزود سلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد الآخر بنسأه على لها بالبيانات الاحصائية لاحادة النظار في السعة المعرضة من قبل مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاول للخدمات المتفق عليها . ويجب ان تتضمن هذه البيانات جميع المعلومات المطلوبة لتحديد حجم النقل الذي يؤمنه للمؤسسة المعنية في مجال الخدمات المتفق عليها .

## المادة (١٢)

يجب ان يكون هنالك مشاورات منتظمة ومتكررة فيما بين سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين لتأكيد الفار الوريق في تنفيذ احكام هذا الاتفاق .

## المادة (١٣)

١ - اذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يسمى الطرفان المتعادلان في بادىء الامر الى تسويته بطريق المفاوضات بينهما .

٢ - اذا اُخلف الطرفان المتعادلان في التوصل الى تسوية بطريق المفاوضات :

أ - لما احالة الخلاف الى هيئة تحكيم معينة بالاتفاق فيما بينهما او الى شخص آخر او هيئة ، او  
ب - لما لم يتفقا على هذا النحو او اذا اتفقا على احالة الخلاف الى هيئة تحكيم ولم يتمكنوا من الوصول الى اتفاق حول تشكيل الهيئة يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ان يقدم الخلاف لبيت فيه الى اية هيئة ذات كفاءة لفصل فيه يمكن تشكيلها فيما بعد ضمن المنظمة الدولية للطيران المدني او ان يجيئها الى مجلس المنظمة المذكورة في حالة عدم وجود مثل تلك الهيئة .

٢ - يهدف الطرفان المتعادلان بالتقيد بأي قرار يتم اتخاذه بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة .

١ - اذا لم يتقيد أي من الطرفين المتعاقدين او مؤسسة الطيران المعنية من اي من الطرفين المتعادلين بالقرار المتخذ بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة للطرف المتعاقد الآخر ان يحدد او يمسح او يعلق اية حقوق او امتيازات ممنوعة بموجب هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر في حالة تقصيره او لمؤسسة الطيران المعنية لذلك الطرف المتعاقد في حالة تقصيرها .

كلتا من الدول



## المادة (١٤)

- ١ - إذا ارتأى أى من الطرفين المتعاقدين أنه من المرغوب فيه تعديل نصوص هذه الاتفاقية ، فعليه ان يطلب اجراء مشاورات فيما بين سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين حول التعديلات المقترحة . تبدأ المشاورات خلال فترة ستين يوماً من تاريخ الطلب وعندما توافق تلك السلطات على أى تعديلات لهذه الاتفاقية فإن هذه التعديلات تدخل الى حيز النفاذ بعد تبادل المذكرات عبر الطرق الدبلوماسية .
- ٢ - تعدل هذه الاتفاقية لتصبح متلائمة مع اية معاهدة دولية تتعلق بالنقل الجوي وتدخل حيز النفاذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين .

## المادة (١٥)

لاى من الطرفين المتعاقدين في أي وقت يشاء ان يشعر الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية ، على ان يبلغ هذا الاخطار في نفس الوقت الى منظمة الطيران المدني الدولية وفي هذه الحالة تعتبر هذه الاتفاقية منتهية بمرور اثني عشر شهراً على تاريخ تسلم الطرف الآخر الاشعار الا اذا سحب هذا الاشعار بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المدة . واذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلامه الاشعار المذكور فيعتبر انه قد تسلمه بعد انقضاء فترة اربعة عشر يوماً من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولية للاشعار المذكور .

## المادة (١٦)

تسجل هذه الاتفاقية واية مذكرات متبادلة بموجب المادة (١٤) لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

## المادة (١٧)

تدخل هذه الاتفاقية الى حيز نفاذ من تاريخ التوقيع عليها ويجب ان يتم التصديق عليها بموجب الاجراءات الدستورية المطلوبة لدى كل طرف متعاقد . ويصبح نافذاً المفعول بتبادل المذكرات عبر الطرق الدبلوماسية . اثباتاً لذلك وقع التندوبان المفوضان بما هما من سلطة منوطة بهما من حكومتيهما .

حرر في عمان في اليوم ١٩٧٧/٦/٢٥ باللغات العربية والانجليزية والملاييزية وتعتبر الثلاث نصوص معتمدة بالتساوي وفي حالة حدوث أى تناقض في أى من النصوص فإن النص الانجليزي هو السائد .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الشريف غازي راكان ناصر

مدير عام الطيران المدني

عن الحكومة الملاييزية

الامير عبد العزيز بن الامير محمد حمزه

سفير ماليزيا بجده

## ملحق جدول (١)

الطرق التي ستمعمل عليها مؤسسة الطيران التابعة للمملكة الاردنية الهاشمية :

نقاط الاصل نقاط في الاردن	نقاط التوسط	نقاط في ماليزيا نقاط في ماليزيا	نقاط ما وراء
ابو ظبي البحرين دبي الظهران كراشي دلي او بومباي دكا بانكوك كولمبو	نقاط في ماليزيا نقاط في ماليزيا	نقاط ما وراء ستغافوره جاكارتا بيروت مالبور او سدي	

## ملحق جدول (٢)

الطرق التي ستمعمل عليها مؤسسة الطيران التابعة لماليزيا :

نقاط الاصل نقاط في ماليزيا	نقاط التوسط	نقاط في الاردن	نقاط ما وراء
بانكوك دلي او بومباي كولمبو كراشي البحرين او ظهران	نقاط في ماليزيا نقاط في ماليزيا	نقاط في ماليزيا نقاط في ماليزيا	نقاط ما وراء روما باريس امستردام او فرانكفورت لندن

## ملاحظات

١ - يمكن ان تملف اي لطة او بعض النقاط حل الطرق الجدية المحددة في الملحق (١) والملحق (٢) باختيار مؤسسات الطيران المعنية في اي او كل رحلتها على الخطوط المحددة .

٢ - المؤسسة المعنية من قبل اي طرف متعاقد لها الحق في الهاء اي من الخدمات الجوية المتفق عليها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر شرط ان يكون منشأ تلك الرحلات في اقليم ذلك الطرف الذي عين المؤسسة .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٥٢) تاريخ ١٩٧٧/٦/١٩ المتضمن  
والفة على الاتفاق المقود بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت لتنظيم الخدمات الجوية بشكله الثاني:

## اتفاق

بين

المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت لتنظيم الخدمات الجوية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت والمسلمين فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ، ورغبة منهما في  
تنشيط وتنمية الخدمات الجوية بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت واتمام التعاون الدولي في هذا المجال الى  
أقصى حد مستطاع ورغبة منهما في ان تطبق مبادئ وحكام معاهدة الطيران المدني الدولية التي عرضت للتوقيع في  
شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، فقد تم الاتفاق على ما يأتي:-

### المادة الاولى

فما يعلق بتطبيق هذا الاتفاق وما لم يتضمن سياق النص معنى آخر:-  
١. تعني عبارة « المعاهدة » معاهدة الطيران المدني الدولية التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من  
ديسمبر سنة ١٩٤٤ كما تتضمن أية ملاحق انشئت طبقاً للمادة (٩٠) من هذه المعاهدة وإية تعديلات ادخلت  
على الملاحق أو المعاهدة طبقاً للمادتين (٩٤، ٩٥) اعتمدها الطرفان »

ب. تعني عبارة « سلطات الطيران » بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية وزارة النقل / مديرية الطيران المدني، وبالنسبة  
لدولة الكويت الادارة العامة للطيران المدني ، او بالنسبة لكل منهما أي شخص آخر او هيئة يعهد اليها القيام  
بالمهام التي تمارسها هذه السلطات »

ج. تعني عبارة « مؤسسة نقل جوي معينة » مؤسسة النقل الجوي التي يمينها احد الطرفين المتعاقدين ككتابة لدى  
الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للمادة الثالثة من هذا الاتفاق كؤسسة نقل جوي لتشغيل الخدمات المتفق عليها على  
الطرق المعنية وفقاً للفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا الاتفاق »

د. ان عبارات (اقليم) و (خدمة جوية) و (خدمة جوية دولية) و (هبوط لأغراض غير تجارية) عند تطبيق هذا  
الاتفاق تفسر كلها بالمعاني المحددة في المادتين والثانية و السادسة والتسعين من المعاهدة »

هـ. ان عبارة « جدول » تعني جدول الطرق الملحق لهذا الاتفاق او كما هو معدل طبقاً لاحكام الفقرة ٣ والثالثة من  
المادة ١٠ الثانية عشرة ، من هذا الاتفاق ، ويشكل الجدول جزءاً مكملًا لهذا الاتفاق وكل اشارة الى الاتفاق  
تعني الاشارة الى الجدول الا ان نص على خلاف ذلك.

### المادة الثانية

١. يسمح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المخصوص عليها في هذا الاتفاق لتمكين مؤسسة  
النقل الجوي المعنية من قبله من انشاء وتشغيل خدمات جوية دولية على الطرق المعنية لها في الجدول والسماح  
فيها بعد (الخدمات المتفق عليها) وللطرف المعنية على التوالي)؛

٢. مع مراعاة احكام هذا الاتفاق تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين عند تشغيلها  
خدمة جوية متفق عليها على الطرق المعنية بالامتيازات التالية:-

- الطيران عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر دون هبوط.
- المحور في الاقليم المذكور لأغراض غير تجارية.
- المحور في الاقليم المذكور في النقاط المحددة لذلك الطريق في الجدول وذلك بغرض اخذ والزال حركة  
دولية من ركاب و بريد و بضائع »

### المادة الثالثة

١. بهذا تشغيل الخدمات الجوية المتفق عليها على الطرق المعنية طبقاً للفقرة « الاولى » من المادة « الثانية » مع هذا  
الاتفاق في أي وقت يشترط:-

- ان يكون الطرف المتعاقد الذي منحت له الحقوق المبينة في الفقرة الثانية من المادة « الثانية » قد قام بفتح  
مؤسسة نقل جوي كتابه »
- ان يكون الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق قد صرح لمؤسسة النقل الجوي المعنية بمباشرة  
الخدمات الجوية »

٢. يصدر الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق بدون تأخير لا يبرر له هذا التصريح لتشغيل الخدمات الجوية  
المفقط عليها مع مراعاة احكام الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة. ويشترط ان تكون الترخيص الخاصة بالخدمات  
الجوية المتفق عليها قد تم تعديلها طبقاً لاحكام المادة « العاشرة » من هذا الاتفاق »

٣. يجوز ان يطلب من مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين ان تقدم للطرف المتعاقد الآخر  
ما يثبت انه لتوافر فيها الشروط التي تنص عليها القوانين والقوانين التي يطبقها بصورة عادية ومعقولة هذا الطرف  
المتعاقد لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لاحكام المعاهدة »

٤. يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين وقف مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر عن ممارسة  
التمتع بالحقوق المبينة في المادة « الثانية » من الاتفاق الحالي اذا عجزت هذه المؤسسة عند الطلب عن البسات ان  
جزءاً مهماً من ملكية هذه المؤسسة وادارتها لتفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي حينها او في يد رعايا  
او مؤسساته »

### المادة الرابعة

١. يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق وقف مؤسسة نقل جوي معينة عن التمتع بالحقوق المبينة في المادة « الثانية »  
مع الاتفاق الحالي او فرض ما يراه ضرورياً من شروط لتمتع هذه المؤسسة بهذه الحقوق وذلك في حالة لتصير  
المؤسسة في اتباع القوانين واللائحة لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق او في حالة عدم تشغيلها طبقاً  
لشروط المقررة في هذا الاتفاق بشرط الا يستخدم هذا الحق الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر ما لم  
يكن الاتفاق القوي من العمل او فرض الشروط ضرورياً لمنع الاستمرار في مخالفة القوانين والقوانين ، او  
لفرض تأمين سلامة الطيران »

٢. في حالة اتخاذ اجراء من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً لاحكام هذه المادة فان الحقوق المنوحة للطرف المتعاقد  
الآخر لا تتأثر

كل من الأشهر



## المادة الخامسة

يمكن لكل طرف متعاقد ان يفرض او يسمح بفرض رسوم عادية ومعقولة لاستعمال المطارات والتسهيلات الاخرى ويعرض على ان لا يزيد هذه الرسوم على تلك التي تدفعها الطائرات الوطنية المماثلة المستعملة للغرض نفسه.

## المادة السادسة

١ - تعفى الطائرات العاملة في الخدمات الدولية التابعة لمؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين وكذلك معداتها المتعاقدة وكميات الوقود وزيوت التشحيم وقطع الغيار وخزانات الطائرة ( التي تحتوي على الاطعمة والمشروبات والسجائر ) الموجودة على متنها من كافة الضرائب الجمركية ورسوم التفتيش وايفرائض اخرى عند دخولها اقليم الطرف المتعاقد الاخر بشرط ان تبقى المعدات والمؤمن على متن الطائرة حتى وقت رحيلها بها .

٢ - تعفى كميات الوقود وزيوت التشحيم وقطع الغيار والمعدات المتعاقدة وخزانات الطائرة التي تدخل اقليم كل من الطرفين المتعاقدين بواسطة او نيابة عن مؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر او تزود بها الطائرة التابعة لهذا المؤسسة لغرض الاستهلاك في تشغيلها لخدمات جوية دولية من كافة القرائض والرسوم الوطنية بما في ذلك الضرائب الجمركية ورسوم التفتيش المفروضة في اقليم الطرف المتعاقد الاول حتى واد كانت هذه الكميات سوف تستهلك في جزء من رحلتها فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي تم تزويد الطائرة فيه ، ويجوز الاحتفاظ بالمواد المشار اليها احلاه تحت اشراف سلطات الجمارك .

٣ - يمكن ازالة معدات الطيران العادية وقطع الغيار ومحتويات خزانات الطائرة وكذلك كميات الوقود وزيوت التشحيم الموجودة على متن طائرة اي من الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر بعدموافقة سلطات الجمارك في هذا الاقليم ويجوز لهذه السلطات طلب وضع هذه الاشياء تحت اشرافها حتى يعاد تصديرها او التصرف بها طبقاً لانتظمة الجمارك .

٤ - تعفى المطبوعات المكتبية والسلع والادوات الدعائية المخصصة للتوزيع بالمجان والتي تدخلها مؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر من الرسوم الجمركية .

## المادة السابعة

يجب ان لا يخضع ركاب الترانزيت المارين لاقليم اي من الطرفين المتعاقدين لاكثر من اجراءات الاشراف العادية، كما يعفى حش الركاب في العبور المباشر من الضرائب الجمركية واي فرائض اخرى مشابهه .

## المادة الثامنة

١ - يجب ان تتوفر فرص عادلة ومتكافئة لمؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين لتشغيل خدمات جوية على اي من الطرق المعنية طبقاً للفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا الاتفاق .

٢ - على مؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين عند تشغيلها لخدمات النقل الجوي المتفق عليها على الطرق المعنية طبقاً للفقرة الاولى من المادة الثانية من الاتفاق الحالي ، ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر بحيث لا تؤثر تأثيراً ضاراً بالخدمات الجوية التي تقوم بتشغيلها المؤسسة الاخرى على كل الطرق او جزء منها .

١ - يجب ان ينظر الهدف الرئيسي للخدمات الجوية المتفق عليها التي تقدمها مؤسسة نقل جوي معينة، توفير حمولة بمعامل معقول يتناسب مع الاحتياجات القائمة والمتوقعة منطقياً لنقل ركاب وبريد وفضائل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي هي المؤسسة ، كما يجب ان يكون من حق مؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين في اقليم حركة نقل دولية في نقطة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر من او الى طرف ثالث وفقاً لمبدأ ان تكون مثل هذه الحركة ذات اعتبار ثانوي ويجب ان تكون الحمولة متناسبة مع :-

- أ - احتياجات الحركة بين اقليم الطرف المتعاقد الذي هي المؤسسة والنقاط على الطرق المعنية .
- ب - احتياجات الحركة في المناطق التي تعبرها المؤسسة على ان تؤخذ بعين الاعتبار خدمات النقل القائمة بواسطة مؤسسة النقل الجوي التابعة للدولة التي تغطيها المنطقة .
- ج - احتياجات عمليات النقل العابرة التي تقوم بها المؤسسة .

## المادة التاسعة

١ - على مؤسسات النقل الجوي للمعينة اعلام سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين قبل البدء في تشغيل الخدمات الجوية على الطرق المعنية طبقاً للفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا الاتفاق لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً من طبيعة الخدمة ونوع الطائرات المستخدمة وجدول مواعيد الرحلات وتيسر نفس القاعدة في حالة اي تغييرات لاحقة .

٢ - على سلطات الطيران لدى اي من الطرفين المتعاقدين ان تزود عند الطلب سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر بالاحصائيات الدولية او الليانات الاحصائية التي قد تحتاج اليها بصورة معقولة لغرض مراجعة الحمولة التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي للمعينة من قبل الطرف المتعاقد الاول على الطرق المعنية طبقاً للفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا الاتفاق ويجب ان تشمل هذه الاحصاءات كافة الليانات المطلوبة لتوضيح حجم الحركة المتوقعة .

## المادة العاشرة

١ - توضع اجور النقل لاي من الخدمات المتفق عليها على اساس معقولة مع مراعاة جميع العوامل التي تؤثر فيها بما في ذلك تكاليف التشغيل والربح المعقول ومميزات الخدمات على الطرق ( مثل مستويات السرعة ووسائل الراحة ) والاجور المعمول بها لدى المؤسسات الاخرى لاي جزء من الطرق المعنية ويجري تحديد هذه الاجور طبقاً لاحكام عقالية في هذه المعاهدة .

٢ - لتفق المؤسسات المختصة المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين كلما امكن على الاجور التي تخصص لكل من الطرق المعنية كما هو مشار اليه في الفقرة الاولى من هذه المادة وبالتعاون عند الضرورة مع مؤسسات النقل الجوي الاخرى العاملة على نفس هذه الطرق او جزء منها ويتم الاتفاق كلما امكن بواسطة ادارة تحديد الاجور التابعة لهيئة دولية للنقل الجوي ، وتخضع الاجور التي يتم الاتفاق عليها لموافقة سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين على ان تعرض عليها قبل ستين ( ٦٠ ) يوماً على الاقل من التاريخ المقترح للعمل بها .

٣ - اذا لم يتم الاتفاق بين المؤسسات المعنية على اي من هذه الاجور او لاسباب ما لم يتم الاتفاق طبقاً لاحكام الفقرة الثانية من هذه المادة تحاول سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين الاتفاق فيما بينها لتحديد هذه الاجور .

٤ - اذا لم توافق سلطات الطيران على اي من الاجور التي تم الاتفاق عليها والمقدمة اليها بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة او اذا لم تتفق على تحديد اي من الاجور طبقاً للفقرة الثالثة بحال الامرال الطرفين المتعاقدين لتسوية طبقاً لاحكام المادة الثالثة عشرة من الاتفاق الحالي .

هكذا من المأهول

٥. نظل الاجور القائمة والممول بها سارية المفعول وذلك حتى يتم تحديد الاجور طبقاً لاحكام هذه المادة على ان لا يمتد العمل بأية اجور بمقتضى هذه الفقرة لأكثر من اثني عشر شهراً بعد التاريخ الذي كان من المفروض ان ينتهي العمل بها فيه .

#### المادة الحادية عشرة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ان يمنح الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل فائض عائدات الاستثمار الذي وقع في اقليمه من حصيلة نقل الركاب والعفش والبريد والشحن بواسطة مؤسسة النقل الجوي للعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، وذلك بأسعار التحويل الرسمية وفي حالة ما اذا كان هناك اتفاق خاص يحكم نظام الدفع بين الطرفين المتعاقدين يطبق هذا الاتفاق .

#### المادة الثانية عشرة

١. تحقيقاً للتعاون الوثيق والاتفاق على كل الامور المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق تقوم سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين بتبادل وجهات النظر فيما بينها عند الحاجة .  
٢. يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في أي وقت ان يطلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر بقصد تعديل الاتفاق الحالي على ان تبدأ هذه المشاورات خلال ستين يوماً من تاريخ استلام مثل هذا الطلب وأي تعديلات للاتفاق الحالي يتم الاتفاق عليها نتيجة لهذه المشاورات يجب الموافقة عليها من قبل كل من الطرفين المتعاقدين طبقاً للاجراءات الدستورية الخاصة به وتصبح سارية المفعول من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي توضح هذه الموافقة .

٣. تجري المشاورات فيما بين سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين اذا ما كانت تتعلق بالجدول فقط وعندما تتفق هذه السلطات على جدول جديد او معدل فان التعديلات المتفق عليها تصبح سارية المفعول حالاً يتم تبادل مذكرات دبلوماسية تثبت ذلك .

#### المادة الثالثة عشرة

١. اذا ما نشأ خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يخص تفسير او تطبيق الاتفاق الحالي فعمل الطرفين المتعاقدين ان يبذلا جهدهما أولاً لانهاية بالمفاوضات فيما بينهما .  
٢. اذا تعلق على الطرفين المتعاقدين التوصل الى انتهاء الخلافات بالمفاوضات خلال ستين يوم وجب عليهما احالة موضوع الخلاف الى هيئة تحكيم للفصل فيه ويجري تشكيل هيئة التحكيم على النحو التالي :  
أ. يقوم كل طرف متعاقد بتعيين احد المحكمين فاذا فشل احد الطرفين في تعيين المحكم الخاص به وجب على رئيس مجلس الطيران المدني للدول العربية تعيينه بناء على طلب الطرف المتعاقد الآخر .  
ب. المحكم الثالث الذي يجب ان يكون من مواطني دولة ثالثة وسوف يتولى رئاسة هيئة التحكيم يجري تعيينه باحدى الطريقتين : -

١. بالاتفاق ما بين الطرفين المتعاقدين ،

او

٢. اذا لم يتم الاتفاق على تعيينه خلال ستين يوماً يجري تعيينه بواسطة رئيس مجلس الطيران المدني للدول العربية بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين .

٢. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بناء على الحلية الاصوات وتكون هذه القرارات ملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين ، ويحصل كل طرف متعاقد مصاريف العضو التابع له وكذلك تكاليف نقله في اجراءات التحكيم أما مصاريف رئيس هيئة التحكيم واية تكاليف اخرى فانه يجري تحميلها لكلا الطرفين المتعاقدين بالتساوي ولها حق بكافة الاشياء الاخرى فان هيئة التحكيم سوف تحدد المنهج الذي تتبعه .

#### المادة الرابعة عشرة

في حالة تصديق الطرفين المتعاقدين على معاهدة او اتفاقية نقل جوي متعددة الاطراف سارية المفعول فان احكام هذه المعاهدة او الاتفاقية تكون السائدة ، ويجب ان تتم اي مناقشات يفرض انهاء هذا الاتفاق او استبداله او تعديله ودخوله اضافات عليه من احكام المعاهدة او الاتفاقية المتعددة الاطراف طبقاً للفقرة « الثانية » من المادة الثانية لثمة من هذا الاتفاق

#### المادة الخامسة عشرة

لاي من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يبلغ الطرف المتعاقد الآخر في أي وقت ورغبته في اتمام هذا الاتفاق على ان زمل نسخة من هذا التبليغ في نفس الوقت الى المنظمة العالمية للطيران المدني وفي هذه الحالة ينتهي العمل بالاتفاق الحالي بعد التقضاء التي عشر شهراً من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للتبليغ الا اذا جرى سحب هذا التبليغ بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء مهلة المهلة ، وفي حالة عدم اقرار اطراف المتعاقدين الآخر باستلام التبليغ يعتبر في حكم المبلغ به بعد مضي اربعة عشر يوماً من تاريخ استلام المنظمة العالمية للطيران المدني لاسخطها من التبليغ .

#### المادة السادسة عشرة

يسجل هذا الاتفاق وجوهول الطرق وأي تعديلات تدخل عليها لدى المنظمة العالمية للطيران المدني .

#### المادة السابعة عشرة

١- يصدق كل من الطرفين المتعاقدين على الاتفاق الحالي كل وفق اجراءاته الدستورية ويصبح الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية الدالة على هذا التصديق .  
٢- وانهايات ذلك فان الموقعين ادناه باعتبارهم مفوضين من قبل حكوماتهم الموقرة قد وقعوا في عمان بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٩ هذا الاتفاق الذي حرر من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما حجية قانونية متساوية .

عن حكومة	عن حكومة
دولة الكويت	للمملكة الاردنية الهاشمية
الشيخ جابر العلي الصباح	الشريف غازي راجاها ناصر
مدير عام الطيران المدني الكويتي	مدير عام الطيران المدني

#### جدول الطرق

١- الطريق الجوي الذي يجري تشغيله بواسطة مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في كلا الاتجاهين .  
نقطة في المملكة الاردنية الهاشمية - الكويت .  
٢- الطريق الجوي الذي يجري تشغيله بواسطة مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل حكومة دولة الكويت في كلا الاتجاهين .  
كويت - نقطة في المملكة الاردنية الهاشمية .

هكذا من الأصول



صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٩٢) تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٢ المضمن الموافقة على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السنغال بالشكل التالي

## حكومة جمهورية السنغال وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

طرفا الاتفاقية المذكورة ادناه .

- ١ - رغبة منهما في تطوير النقل الجوي بين السنغال والاردن ومواصلة التعاون العالمي في هذا المجال .  
٢ - رغبة منهما في تطبيق مبادئ المعاهدة المتعلقة بالطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو بتاريخ ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٤ .

فقد اتفقا على ما يلي

### الفصل (١)

#### تعريفات عامة

#### مادة (١) -

كل طرف متعاقد يمنح الطرف المتعاقد الاخر الحقوق المذكورة في هذه الاتفاقية وذلك لغرض اقامة علاقات طيران دولية فيما بينهما كما هو وارد في الملحق المرفق .

#### مادة (٢) -

١ - لاغراض هذه الاتفاقية وملحقها -

١ - تعني عبارة « الاقليم » فيما يخص كل دولة متعاقدة مساحات الارض والمياه الاقليمية المتاخمة لها وتمت سيادة تلك الدولة

٢ - تعني عبارة « سلطات الطيران » -

فيما يخص جمهورية السنغال وزير النقل المسؤول عن الطيران المدني .

فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة النقل ( مديرية الطيران المدني ) .

او في كلتا الحالتين اي شخص او هيئة مخولة لممارسة هذه الوظائف .

٣ - تعني عبارة « المؤسسة المعنية » مؤسسة الطيران التي يعينها احد الطرفين المتعاقدين كؤسسة مختارة من قبله من اجل استثمار الخدمات الجوية المحددة في هذه الاتفاقية والتي يكون قد تمت الموافقة عليها من قبل الطرف المتعاقد الاخر طبقاً للنقاط الواردة في هذه الاتفاقية .

#### مادة (٣) -

١ - ان القوانين والانظمة لكل طرف متعاقد المتعلقة بالدخول الى او الخروج من اقليمه بالنسبة للطائرات المستعملة في الملاحة الدولية او المتعلقة في استثمار وملاحة هذه الطائرات داخل حدودها الاقليمية يجب ان تطبق على طائرات المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر .

٢ - ان الركاب وطاقم الطائرة ومرافقي البضائع المنقولة والبريد المزمعون بالتقيد هم ووكلاؤهم بالانظمة والقوانين المعمول بها في اقليم كل طرف متعاقد المتعلقة بدخول واقامة وخروج الركاب وطاقم والبضائع والبريد مثل الاجراءات المتعلقة بالتفتيش والخروج والمجرة والمهاجرة وكذلك الجمارك والاجراءات الصحية والانظمة المتعلقة بالنقد .

#### مادة (٤) -

شهادات الصلاحية وشهادات الاهلية والاجازات الصادرة او الممنوحة من احد الطرفين المتعاقدين والسارية المفعول يجب خلال مدة سريانها الاعتراف بها سارية المفعول من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، وذلك لغرض تشغيل الخدمات الجوية الواردة في الملحق ، يحتفظ كل طرف متعاقد بحق عدم الاعتراف بسريان مفعول شهادات الاهلية والاجازات المعطاة لمواطنيه او الممنوحة لهم من قبل الطرف المتعاقد الاخر وذلك للملاحة فوق اقليمها .

#### مادة (٥) -

١ - الطائرات المستعملة في الملاحة الدولية والتابعة للمؤسسة المعنية من قبل احد الاطراف المتعاقدة وكذلك معداتها للعتادة المنقولة ، وغز وون الطائرة من الوقود وزيوت التشحيم والمؤن ( المتضمنة المأكولات والمشروبات والتبغ ) يجب ان تعفى من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وجميع الرسوم المطابقة لشرطة ان تبقى هذه المعدات والمؤن على متن الطائرة حتى اعادة تصديرها .

٢ - وتعفى كذلك من هذه الرسوم ما عدا الرسوم المتعلقة بالخدمات الجوية المقدمة .

أ - مؤن الطائرة المأخوذة من اقليم احد الطرفين المتعاقدين في حدود الكميات المحددة من قبل سلطات هذا الطرف المحملة على الطائرات العاملة في الخدمات الدولية والتابعة للطرف المتعاقد الاخر .

ب - قطع النيار المستوردة الى اقليم احد الاطراف المتعاقدة لغرض اصلاح وصيانة الطائرات المستعملة في الملاحة الدولية من قبل المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر .

ج - مؤن الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لتزويد طائرات المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر حتى ولو كانت هذه المؤن تستعمل في جزء من الرحلة فوق اقليم الطرف المتعاقد التي اقلعت منه الطائرة .

٣ - معدات الطائرة العادية التابعة للمؤسسة المعنية من قبل احد الاطراف المتعاقدة يجوز انزالها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر فقط بموافقة سلطات الجمارك لذلك الاقليم وفي هذه الحالة يجوز ابقاؤها تحت اشراف السلطات الجمركية المذكورة حتى اعادة تصديرها او اتلافها بموجب الانظمة الجمركية .

### الفصل (٢)

#### الخدمات الجوية

#### مادة (٦) -

تمنح حكومة جمهورية السنغال حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، وبالعامة بالمثل تمنح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حكومة السنغال الحق للمؤسسة المعنية من قبل كل طرف باستثمار الخدمات الجوية المحددة في هذه الاتفاقية وملحقها ، ولغرض الاتفاقية تسمى هذه الخدمات « الخدمات المتفق عليها » .

كلتا من الأهل

## مادة (٧)

١. يحق لكل طرف متعاقد اعلام الطرف المتعاقد الآخر خطياً بتعيينه مؤسسة طيران لغرض استئجار الخدمات المتفق عليها على الطرق الجوية المذكورة في الملحق المرفق .
٢. يقوم الطرف المتعاقد الاخر عند تسلمه الصين بدون تأخير ومع مراعاة الفقرة (٣) من المادة (٧) بمنح مؤسسة الطيران المعنية التصريح التشغيل الملائم .
٣. يحق لسلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين ان تطلب الى المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ان تقتنمها بانها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في التوائين والاتظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصورة معقولة طبقاً للشروط المنصوص عليها في المعاهدة المتعلقة بالطيران المدني الدولي .

## مادة (٨)

لغرض تطبيق المواد (٧٧) و (٧٩) من معاهدة الطيران المدني الدولي المتعلقة بإنشاء منظمات استئجار مشترك او منظمات استئجار دولية من قبل دولتين او أكثر فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تقبل بان تحتفظ حكومة جمهورية السنغال بمقرها في تعيين مؤسسة (إيرافريك) كادارة معينة من قبلها لاستئجار الخدمات المتفق عليها ، وذلك طبقاً للفقرات (٢) و (٤) والقوانين المرفقة عن المعاهدة المتعلقة بالنقل الجوي المفقودة في (بانونه) في ٢٨ آذار ١٩٦١ .

## مادة (٩)

١. لكل طرف متعاقد الحق بعدم اعطاء تصاريح الاستئجار المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٧) الا لم يقتنع بان جزءاً معقولاً من ملكيتها يعود للطرف الذي عنها او لرعاياه او ليس له الرقابة الفعلية عليها .
٢. لكل طرف متعاقد الحق في اعادة النظر في تصريح الاستئجار او تحديده او توقيف استئجار المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، او الحقوق الممنوحة في المادة (٦) من هذا الاتفاق الا /
  - أ. لم يقتنع بان قسماً معقولاً من ملكية المؤسسة المعنية والرقابة الفعلية عليها عائدة الى الطرف المتعاقد الذي عنها او لرعاياه .
  - ب. الا لم تقتيد هذه المؤسسة بالقوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق .
  - ج. اذا لم تستثمر هذه المؤسسة الخدمات المتفق عليها طبقاً للشروط المنصوص عليها ضمن هذه الاتفاقية .
٣. اذا لم يكن اعادة النظر في تصريح الاستئجار او تحديده او توقيف الاستئجار ضرورياً لفائدة مخالفات اخرى لهذه الانظمة والقوانين وخصوصاً اذا كانت خطيرة ، فان مثل هذا الحق لا يجرى استخدامه الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر وفقاً للبادة (١٦) ، وفي حالة عدم الاتفاق فعلى الطرفين المتعاقدين ان يلجأ الى التحكيم حسب ما تنص عليه المادة (١٧) .

## مادة (١٠)

١. ان استئجار الخدمات المتفق عليها بين اقليم جمهورية السنغال والقليم للمملكة الاردنية الهاشمية وبالعكس ، خدمات متفق على استئجارها على الطرق الجوية المذكورة في الملحق المرفق ، تعتبر بالنسبة للطرفين المتعاقدين حق اسامي واولي .
٢. ان الطرفين المتعاقدين متفقان على تطبيق مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل في جميع الجوانب المتعلقة في تطبيق الحقوق المبينة على هذا الاتفاق .

ان المؤسسات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين يجب ان تحصل على معاملة عادلة متكافئة وان تتمتع بحقوق امتيازات متساوية ، وان تحترم مبدأ الاندماج العادل لقرص المتاحة لاستئجار الخدمات المتفق عليها .

٢. مؤسسات الطيران المعنية من كل طرف متعاقد في استئجارها للخدمات المتفق عليها يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد حتى لا تؤثر بدون وجه حق على الخدمات التي تقدمها الاخرى على نفس الخط .

## مادة (١١)

للمؤسسة المعنية من قبل حكومة جمهورية السنغال وفقاً لهذا الاتفاق تتمتع داخل اقليم المملكة الاردنية الهاشمية بن ازال وحمل ركاب و بريد وبضائع على رحلات دولية الى النقاط والطرق الجوية السنغالية المبنية في الملحق المرفق .

للمؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وفقاً لهذا الاتفاق تتمتع داخل اقليم جمهورية السنغال بن ازال وحمل ركاب و بريد وبضائع على رحلات دولية الى النقاط والطرق الجوية الاردنية المبنية في الملحق المرفق .

## مادة (١٢)

١. يكون للخدمات المتفق عليها هدف رئيسي عند استعمالها كل طريق جوي مذكور في الملحق المرفق لهذه الاتفاقية الا وهو القيام باستعمال معقول وسعة ملائمة للحاجات الطبيعية المخطط لها مستقبلاً وبشكل معقول في الرحلات الجوية من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي يكون قد قام بتعيين المؤسسة المستثمرة لهذه الخدمات من قبله .
٢. المؤسسة المعنية من قبل كل طرف متعاقد تستطيع القيام بخدمات نقل بين دول اخرى تقع ضمن الطرق الجوية المتفق عليها في الملحق المرفق وبين اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، على ان تراعى الخدمات المحلية والاقليمية ، وذلك ضمن السعة العامة المتفق عليها في الفقرة (١) من هذه المادة .
٣. لمواجهة حاجات زيادة غير متوقعة او دائمة او لفترة زمنية محدودة في حركة النقل على مسلة الطرق ، فان المؤسسات المعنية يجب عليها ان تقرر فيما بينها الخطوط اللازمة لتغطية هذه الزيادة ، ويجب عليها ان تقوم باعلام السلطات المختصة في بلديهما ولقوم هذه السلطات بالتشاور فيما بينها اذا دعت الحاجة الى ذلك .
٤. اذا كانت إحدى المؤسسات المعنية من قبل احد الاطراف المتعاقدة قد اعلنت رغبتها في عدم استعمال سعة النقل التي عليها ان تقدمها على جزء أو كل الطرق الجوية المحددة وفقاً لحقوقها المذكورة ، فان مسلة المؤسسة تقوم بالتشاور مع المؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر لاجل ان تحل لها ولفترة زمنية متفق عليها كل أو جزء من سعة النقل هذه ، ويحق لهذه المؤسسة المعنية ان تستعيد كامل حقوقها عند انتهاء هذه الفترة الزمنية .

## مادة (١٣)

١. تعمل المؤسسة المعنية من كل طرف متعاقد على تقديم جداول بنوعية النقل ولوح طائرات المحملة والافاق المرحوب التشغيل فيها الى سلطات الطيران في كلا الطرفين المتعاقدين ، وذلك خلال (٦٠) يوماً على الأقل قبل بدء استئجار الخدمات المتفق عليها ، ومن الممكن تقليص هذه المدة في حالة اجراء تغييرات فيها بعد على شرط الحصول على موافقة السلطات المذكورة .
٢. يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد ان تقوم بناء على طلب سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الاخر بتزويدها بكافة المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالنقل الجوي وذلك بالصد التديق في سعة النقل المملوكة من قبل المؤسسة المعنية من قبل الطرف الاخر ، ويجب ان تحفظ هذه الاحصاءات على جميع المعلومات اللازمة لأجل تحديد حجم ومتشأ ومقر الرحلات .

كل من الدول



١. تحدد التعريفات التي ستطبق على الخدمات المنفق عليها بقدر الإمكان باتفاق بين المؤسسات المعنية ، وتقوم هذه المؤسسات بالتفاهم فيما بينها حول هذا الموضوع ، وذلك بعد التشاور مع مؤسسات الطيران في بلاد أخرى والتي تستثمر نفس هذه الطرق الجوية أو قسم منها وإذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك فإنها تعود إلى سجل نظام تثبيت التعريفات الخاص بالهيئة الدولية لنقل الجوي .
٢. تعرض هذه التعريفات المنفق عليها على سلطات الطيران لدى كل طرف معاهد الموافقة عليها قبل (٦٠) ستمين يوما من الموعد المقرر لأخراجها إلى حي التنفيذ ، ومن الممكن القاص هذه المدد في حالات خاصة شريطة الحصول على موافقة هذه السلطات .
٣. إذا لم تتمكن مؤسسات الطيران المعنية من الاتفاق على أي من التعريفات حسب ما نصت عليه الفقرة (١) أعلاه أو إذا ما قام أحد الأطراف المتعاقدة بإبداء عدم موافقته على التعريفات المقترحة حسبما نصت عليه الفقرة (٢) فيجب على سلطات الطيران في كلا الطرفين المتعاقدين أن تسمى إلى قرار تعرفه بالاتفاق فيما بينهما .
- وفي حالة الضرورة القصوى يسمى الطرفان إلى حل النزاع عن طريق التحكيم طبقا لما هو منصوص عليه في المادة (١٧) . وطالما لم تصدر هيئة التحكيم قرارها فإنه يحق للطرف الذي قام بإعلان اعتراضه أن يطالب الطرف الآخر بوجوب التقيد بالتعريفات السابقة حتى صدور القرار .

يجب أن تنشأ فيما بين الطرفين المتعاقدين وكلما اقتضت الضرورة مشاورات ولغاية التنسيق بين خدماتها الجوية

يمنح كل طرف متعاقدا الطرف الآخر حق التحويل إلى مركزه الرئيسي فانقضت الإيرادات على التكاليف المحصلة في إقليم الطرف الآخر ، أن الاجراء لمثل هذه التحويلات يجب أن يكون طبقا لأنظمة تبادل العملات للطرف المتعاقدين الذي تنجست هذه الإيرادات في إقليمه :

١. يحق لكل طرف متعاقدا وفي أي وقت أن يطلب بدء مشاورات بين السلطات المختصة لدى كل من الطرفين المتعاقدين وذلك من أجل تفسير ، تطبيق ، وتعديل هذا الاتفاق :
٢. تبدأ هذه المشاورات في موعد اقصد (٦٠) ستمين يوما من تاريخ تلقي هذا الطلب :
٣. تدخل التعديلات المنفق عليها إلى حيز النفاذ بعد تأكيدها بين الطرفين المتعاقدين بتبادل مذكرات بالطريق الدبلوماسية :

١. إذا نشأ خلاف فيما بين سلطات الطيران أو حكومتها الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، وإذا لم يتمكن الطرفان من حلها حسب شروط المادة (١٧) ، فيجوز عرض هذا الخلاف على هيئة تحكيم بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين .
٢. تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء ، يعين كل طرف معاهد تحكيم ، ويقوم هذان الحكمان بالاتفاق بينهما على تعيين محكم ثالث من مواطني دولة ثالثة ليعمل كرئيس لهذه الهيئة ، وفي حالة عدم صدور قرار في تعيين المحكمين

خلال شهرين من التاريخ الذي طلب فيه أحد الطرفين المتعاقدين حل الخلاف عن طريق التحكيم ، أو في حالة عدم اتفاق المحكمين على انتخاب رئيس الهيئة ، فإنه يحق لكل طرف متعاقدا أن يطلب من رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني القيام بإجراء هذه التعيينات .

٢. يصدر لقرار هيئة التحكيم بغيره بالاصوات وذلك في حالة عدم التوصل إلى حل الخلاف بالاتفاق :
- إذا لم يرق أحد الطرفين المتعاقدين خلاف ذلك تقوم هذه الهيئة باختيار مركزها ومبادئ مبادئ إجرائها .
١. يتعهد الطرفان المتعاقدان بالامتنثال للإجراءات المؤقتة التي قد تنتج من خلال اجتماع هيئة التحكيم وكذلك قرار التحكيم ، ويعتبر هذا القرار في جميع الأحوال ملزما .
٢. إذا حدث ولم يمثل أي من الطرفين المتعاقدين لقرارات التحكيم ، يحق للطرف الآخر ، ومنها طالت مدة عدم الامتنثال هذه أن يقلص أو يعلق أو يعيد النظر في الحقوق أو الامتيازات التي يكون قد منحها للطرف المخالف بموجب هذا الاتفاق .
٣. يحل كل طرف معاهد التكاليف المترتبة على قيام المحكم المعين من قبله بعمله في هيئة التحكيم ، ونصف تكاليف الرئيس المعين :

لكل طرف متعاقدا في أي وقت أن يحظر الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية . مثل هذا الانحطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، تنتهي هذه الاتفاقية بعد مرور اثني عشر شهرا من تاريخ لم الطرف المتعاقدين الآخر للانحطار إلا إذا سحب هذا الانحطار باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة .

وإذا لم يفد الطرف المتعاقدين الآخر بأنه تسلم هذا الانحطار فيعتبر بأنه قد تسلمه بعد مضي (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للانحطار .

#### الفصل (٤)

##### نقاط أخيرة

يقوم كل طرف متعاقدا بإعلام الطرف الآخر بانتهاء الإجراءات الدستورية اللازمة لوضع هذا الاتفاق موضع النفاذ ، ولدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ الأشعار بهذا الخصوص .

أن هذه الاتفاقية وملحقها وكذلك أي تعديل يدخل عاينها في المستقبل يجب أن يبلغ إلى المنظمة الدولية للطيران المدني لتسجيلها لديها .

بالإضافة لذلك قام المفوضان الموقدان أدناه بما لها من سلطة غزلة لهما من حكومتها بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع أصابعهما :

حرر في عمان  
في اليوم التاسع والعشرين من شهر آب / ١٩٧٧  
على لسختين باللغتين  
الفرنسية والإنجليزية  
من حكومة جمهورية السنغال  
NDAKHTE GAYE  
على السجلات  
وزير النقل  
من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

هكذا من الأشهر

الملحق  
جدول الطرق الجوية

الطرق السنغالية /

لقاط في السنغال - جنيف أو زوريخ - روما أو القاهرة - بيروت - عمان - جدة أو بغداد - طهران وبالمكس

الطرق الاردنية /

أ - لقاط في الاردن - القاهرة - لاهوس - اكرا - دكار - ريو أو ساو باولو - مونتيفيديو أو بونس ايرس  
سانتياجو أو اسنثيون - وبالمكس أو .

ب - لقاط في الاردن - القاهرة - طرابلس الغرب أو بنغازي - تونس - الجزائر - دكار - ريو أو ساو باولو -  
مونتيفيديو أو بونس ايرس - اسنثيون وسانتياجو وبالمكس .

ملاحظة /

المؤسسات المعنية يمكنها عدم استئجار أي من النقاط على الخطوط المحددة أعلاه في جزء أو كل رحلاتها وذلك  
حسب اختيارها .

يجب للمؤسسة المعنية من قبل كل طرف متعاقد أن تقدم إحدى أو عدة نقاط غير تلك المذكورة في جدول  
الطرق أعلاه ، إلا أنه لا يجب لهذا الطرف القيام برحلات بين هذه النقطة أو النقاط وبين إقليم الطرف المتعاقد الآخر  
إلا في حالة أن يكون الطرف الآخر قد قام بالتنازل عن حقوقه وأعطتها إلى الطرف الأول .

قرار رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٧٧  
صادر عن الديوان الخاص بضمير القوازي

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٧/١٠/٨ رقم ت ١٧٢١٧/٣١/ اجتمع للديوان الخاص  
بضمير القوازي لأجل تفسير الفقرة ( ب ) من قانون القواعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ حسبما عدلت بالقانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٧١ ويأتى ما إذا كان أفراد الجيش الشعبي الملتزمون للدين يقومون بحراسة المؤسسات العامة والخاصة بموجب  
القالية معقودة بين هذه المؤسسات وقيادة الجيش الشعبي - يعتبرون من أفراد الجيش الشعبي الملتزمين بعد تاريخ حل  
الجيش الشعبي وبالتالي حل بحق لهم الجمع بين راتب لقاعدتهم وراتب وظيفة الحراسة الذي يتقاضونه من الأمن العام  
بموجب الاتفاقية المشار إليها أم لا ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٧/١٠/٤ وللتحقيق التصريح القانوني  
بالتالي :-

١ - الفقرة (ب) من المادة ٢٢ من قانون القواعد المدني حسبما عدلت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ تنص على  
ما يلي ( على الرغم مما ورد في أي قانون أو نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب القواعد الذي يتقاضاه أي شخص  
مدنياً كان أم عسكرياً عن خدمته في الحكومة الأردنية وبين راتب أية وظيفة في هذه الحكومة أو في أي مجلس  
أو سلطة أو مؤسسة رسمية أو بلدية أو دائرة أو قاف أو أية هيئة رسمية أخرى تابعة لها ، وتشمل كلمة (موظف)  
لأغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع أو لقاء عائدات أو بالأجرة اليومية  
ولا يعتبر ما يتقاضاه أعضاء مجلس النواب والاحباء والفراد الجيش الشعبي الملتزمين راتب وظيفة بالمعنى المقصود  
في هذه الفقرة ) .

٢ - ان المادة الثانية من نظام الجيش الشعبي رقم ١ لسنة ١٩٧٠ الصادر بالاستفتاء في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من  
قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ تنص على أن يكون للالفاظ والمهارات العالية المعاني المختصة لها أدناه ما لم تدل  
القرينة على خلاف ذلك .

أ - الجيش الشعبي - القوة المسلحة المشكلة وفقاً لأحكام هذا النظام .

ب - القواعد - الضباط المعين لقيادة الجيش الشعبي .

ج - مقطوع - لفرد الملحق بالجيش الشعبي باختباره وغير متفرغ كلياً لعمل له .

د - الملتزم - لفرد الملحق بالجيش الشعبي باختباره ومتفرغ كلياً لعمل بقضاياه : : : : : .

٣ - ان المادة الثالثة من هذا النظام تنص على ما يلي :-

( تشكل في المملكة الأردنية الهاشمية قوة مسلحة تسمى الجيش الشعبي تعمل تحت اشراف القيادة العامة للقوات  
المسلحة التي تجهزها بالمعدات والأسلحة والذخيرة والاختصاصات العسكرية ويعتبر جزءاً من تشكيلات

القوات المسلحة ) .

٤ - ان المادة ١٤ / منه تنص على ما يلي ( اذا تطلب الامر حراسة مؤسسة أو شركة تسند حراسها للعاملين فيها  
أو خلافهم مع استعمار دفع اجورهم المتعاقبة في المؤسسة وتوفير الوسائل الضرورية الأخرى مثل الإسكان  
والمرافق الضرورية لأعمال الحراسة . ويتم بمعدده العدد ونوعية الأفراد وتدريبهم وتنظيمهم ويأتى واجباتهم  
وسلبيهم عن طريق قيادات الجيش الشعبي في المحافظات ) .



٥ - ان المادة ١٩ منه نص على ان افراد الجيش الشعبي سواء كانوا من المتطوعين او الملتزمين او المتدربين لحماية الاهداف الحيوية يخضعون الى قانون العقوبات العسكري عند استعدادهم لعمليات او للتدريب او انشاء قيامهم بواجب الحراسة او اية واجبات .

ومن هذه النصوص يتضح ان الجيش الشعبي يعتبر جزءاً من تشكيلات القوات المسلحة وان قانون القواعد المدني في الفقرة ( ب ) من المادة ٢٢ منه اُجاء لافراد الجيش الشعبي الملتزمين الجمع بين اي راتب لقاعد محصص لهم وبين الراتب الذي يقاضونه بوصفهم افراد في الجيش الشعبي على اساس ان هذا الراتب لا يعتبر راتب وظيفة بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة ( ب ) المشار اليها .

وحيث ان حل الجيش الشعبي يعني ان الافراد الملتزمين فيه قد فقدوا صفتهم هذه ولم يعودوا بعد الحل مسن افراد الجيش الشعبي ، فان حكم الفقرة ( ب ) من المادة ٢٢ من قانون القواعد المدني لا ينطبق عليهم اذا استمروا في ممارسة اعمال حراسة المؤسسات العامة بموجب الفالقيات مدفوعة بين قيادة الجيش الشعبي وهذه المؤسسات قبل اربع الحل .

هذا ما فقره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠

مندوب وزارة المالية	رئيس ديوان التفرع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لهكمة	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	في رئاسة الوزراء	التمييز	بمفسر القوانين	الرئيسي الاول لهكمة التمييز	

صبيحي الحسن	عيسى طماش	صلاح ارهويدات	نجيب الرشيدان	موسى الساكت
-------------	-----------	---------------	---------------	-------------

## قرار رقم (١٩) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/١٠/١٥ رقم ١٢٥٩٢/أ/١٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة ( أ ) من المادة ٢٢ من قانون الاستملاك المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وبيان ما اذا كان حكمها ينحصر بالمخططات التنظيمية التي اكتسبت الدرجة القطعية وفق احكام قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية بعد تاريخ نفاذ هذا القانون ام انه يشمل ايضا المخططات التنظيمية التي اكتسبت الدرجة القطعية قبل نفاذه .

وبعد الاطلاع على كتاب امين العاصمة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١١ وتلقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة ( أ ) من المادة ٢٢ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( يعتبر استملاكاً فتح او توسيع اي طريق بموجب مخطط تنظيم اصلي او تعديلي مكتسب الدرجة القطعية وفق احكام قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المعمول به واي قانون اخر يعدله او يخل محله ) .

ان الفقرة ( ب ) من نفس المادة تنص على مايلي : -

( ترسل نسخة عن مخطط التنظيم الى مدير التسجيل ليضع اشارة على قيد العقار المستملك وفق احكام المادة الثامنة من هذا القانون ) .

ان الفقرة ( ج ) منها تنص على انه ( تطبق على هذا الاستملاك من حيث الاجراءات وتقدير ودفع التعويض احكام هذا القانون ويعتبر تاريخ التصديق النهائي للمخططات لهذه الغاية بمثابة الشر لقرار مجلس الوزراء بالاستملاك )

ويتضح من نص الفقرة ( أ ) المشار اليها ان المشرع لم يورد فيه ما يمكن ان يستفاد منه ان مخطط التنظيم الذي يعتبر قائماً مقام قرار الاستملاك هو المخطط الذي يكسب الدرجة القطعية قبل او بعد تاريخ سريان احكام هذا القانون كما انه لم يرد اي نص اخر في القانون بهذا الشأن .

وحيث انه من المبادئ القانونية المقررة ان القانون لا يطبق الا على الوقائع التي تحصل بعد العمل به ولا يكون له اثر رجعي الا اذا ورد نص خاص بهذا الشأن .

وحيث ان العمل بأحكام قانون الاستملاك المشار اليه هو من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الموافق ١٩٧٦/١/١ حسبما نصت المادة الاولى منه .

فان ما ينبغي على ذلك ان المخططات التنظيمية التي تعتبر قائمة مقام قرار الاستملاك بمقتضى الفقرة ( أ ) من المادة ٢٢ - هي المخططات التي اكتسبت او تكتسب الدرجة القطعية بعد العمل بهذا القانون الجديد ، والقول بخلاف ذلك بان حكم هذه الفقرة يشمل المخططات التي اكتسبت الدرجة القطعية قبل العمل بهذا القانون من شأنه ان يؤدي الى نتائج غير منطقية ولا معقولة وهي انه ما دام ان الفقرة ( ج ) من نفس المادة المذكورة اعتبرت تاريخ التصديق النهائي على المخططات التنظيمية بمثابة تاريخ نشر قرار الاستملاك ، فانه يتوجب تقدير التعويض عن الارض التي اعتبرت مستملكة بسبب وجود مخطط تنظيمي قبل نفاذ احكام هذا القانون بعشر سنوات او أكثر مثلاً على اساس الثمن الذي نباع به في اليوم الذي سبق تاريخ التصديق على المخطط بسنة اشهر عملاً بالمادة ١٧ من نفس القانون اي قبل أكثر من

عشر سنوات ويبدى ان هذا يشكل اجحافا قد يصل الى حد المصادرة غير المشروعة ما دام ان الثمن في مثل هذه الحالة يكون في الغالب تمثيلا جيدا بالنسبة لقيمتها بعد نفاذ القانون .

لذا نقرر ان المقصود بالمخططات التنظيمية المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ٢٢ المطلوب تفسيرها هي المخططات التي اكتسبت الدرجة القطعية بعد تاريخ نفاذ احكام قانون الاستملاك الجديد .

صدر بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
المستشار القانوني	رئيس ديوان	عضو محكمة التمييز	عضو	رئيس الديوان الخاص
لأمانة العاصمة	الفرع	للمحكمة التمييز	للمحكمة التمييز	للمحكمة التمييز
	في رئاسة الوزراء			
هدالله الصعوب	عيسى طماش	صلاح ارشدات	لجيب الرشيدان	موسى الساكت

## اعلان النقد الاردني

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقده بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠ بناء على توصية مجلس ادارة البنك المركزي الاردني واستنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة (٣٠) من قانون البنك المركزي الاردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ م/١١

- ١ - تصبح اوراق النقد الاردنية من فئة الخمسة دنانير من الاصدار السابق الصادرة بموجب قانون البنك المركزي الاردني عملة غير قانونية وتمتلى مهلة ستة اشهر لاستبدالها اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية
- ٢ - بعد انقضاء المهلة المحددة للاستبدال ، تضاف قيمة اوراق النقد التي لم تستبدل من هذه الفئة الى حساب الخزينة لدى البنك المركزي ، واذا قلعت اوراق منها بعد ذلك يدفع البنك المركزي قيمتها ويقيدها على حساب الخزينة لديه .

هكذا من الأهل